جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التمويل الايجاري في تحسين الأداء المالي للبنك

دراسة حالة بنك السلام–الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبان:

- سلامة فضيل
- براهيمي محمد

تحت إشراف الأستاذ:

د/ باصور رضوان

لجنة المناقشة:

أحمد يوسف السعدي –أستاذ محاضر أ–	رئيسا
باصور رضوان –أستاذ محاضر ب –	مشرفا و مقررا
داود خيرة – أستاذة محاضرة أ–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020



" ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف

و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون "

صدق الله العظيم

آل عمران \ **104**

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ باصور رضوان على قبوله الإشراف على مذكرتنا وعلى التوجيهات المقدمة جازاه الله عنا كل خير، إلى أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية بجامعة المدية، والى كل من ساهم في هذه المذكرة من قريب أو بعيد.



إهداء

إلى من علماني أبجدية الوجود.....

أبي وأمي

إلى من علموني أبجدية الحياة.....

أخي وأخواتي

وإلى يقيني أثناء الربما .....

زوجتي العزيزة

و إلى كل من صبر ونال العلا

فضيل سلامة



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله ، إلى سندي الدائم الوالد أطال الله في عمره ، إلى جميع إخوتي وأحبتي.



براهيمي محمد

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إيرادات التأجير التمويلي على الأداء المالي للبنك ممثلا ببنك السلام –الجزائر– خلال الفترة من 2016 إلى 2019 معبرا عنه بثلاثة مؤشرات هي: العائد على السهم والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية الخاصة ببنك السلام– الجزائر– الذي يوفر خدمات التأجير التمويلي وذلك لعدم توافر البيانات المالية الخاصة لباقي البنوك التي تقدم هذه الخدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم حساب العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي، العائد على الأصول من خلال التأجير التمويلي والعائد على حقوق الملكية كذلك من خلال التأجير التمويلي ، كما تم استخدام أساليب الإحصاء متمثلة في تحليل الانحدار البسيط بواسطة برنامج SPSS الاحصائي، توصلت الدراسة لوجود أثر لإيرادات التأجير التمويلي على الاداء المالي في عينة الدراسة.

توصي الدراسة بالتركيز على تفعيل خدمات التأجير التمويلي بشكل أفضل في بنك السلام –الجزائر– والقطاع البنكي الجزائري ككل، والحرص على توعية الإداريين العاملين بهذا القطاع بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التأجير التمويلي، العائد على السهم، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

المستخلص:

Summary:

This study aimed to analyze the impact of financial leasing revenues on the financial performance of a bank , represented by: **EL SALEM BANK- Algeria-**, from 2016 to 2019, expressing three main indicators: return on the share, return on assets and return on property rights.

The study relied on the financial statements of The **EL SALEM BANK- Algeria-**, which provides financing leasing services due to the lack of private financial data for the rest of the banks providing this service, and used the analytical descriptive approach where the calculation and return on the share through financing leasing, return on assets through financing leasing and return on property rights as much during the financing leasing as the methods of statistics were used in the analysis of the simple regression by the SPSS statistical program, the study found that there was an impact of the financial leasing revenue on the financial performance in the sample of the study combined.

The study recommends focusing on better activating leasing services at The **EL SALEM BANK- Algeria-**, and the Algerian banking sector as a whole, and to make sure that the managers of banking sector is made aware of the importance of financing leasing and the expected benefits of its use.

Keywords: Financial **P**erformance, **F**inancial **L**easing, **R**eturn on **E**quity, **R**eturn on **A**ssets, **R**eturn on **P**roperty rights.

قائمة المحتويات الصفحة

شكر وتقدير.....

الإهداء.....

المستخلص.....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول والأشكال.....

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: ماهية التمويل الإيجاري.....**07**

المبحث الأول: مفهوم التمويل الإيجاري.....**09**

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل الإيجاري..... **09**

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإيجاري واهميته.....**21**

المطلب الثالث: مراحل التمويل الإيجاري..... **28**

المبحث الثاني: أنواع التمويل الإيجاري سيره وتقييمه.....**31**

المطلب الأول: أنواع التمويل الإيجاري.....**31**

المطلب الثاني: سير عملية منح التمويل الإيجاري.....**38**

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التمويل الإيجاري.....**41**

خلاصة الفصل.....47

الفصل الثاني: ماهية الأداء المالي في المؤسسات المالية.....48

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي.....50

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وتقييمه..... 50

المطلب الثاني: أهمية واهداف تقييم الاداء المالي.....53

المطلب الثالث: مراحل تقييم الاداء المالي.....56

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الاداء.....59

المطلب الأول: نسب السيولة والمديونية.....60

المطلب الثاني: نسب الربحية والسوق.....63

المطلب الثالث: النسب الهيكلية.....68

المطلب الرابع : معايير اخرى لتقييم الأداء.....72

خلاصة الفصل.....77

الفصل الثالث: قياس تأثير التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام –الجزائر–.78

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام– الجزائر–.....80

المطلب الأول: نشأته وتعريفه.....80

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام–الجزائر–.....82

المطلب الثالث: الإجراءات وسياسات العمل المتخذة.....85

المبحث الثاني: تقييم أثر التمويل الإيجاري على الأداء المالي لبنك السلام–الجزائر–....89

المطلب الاول: أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات.....89

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها.....90

المطلب الثالث: النتائج والمناقشة.....92

خلاصة الفصل.....105

خاتمة.....106

قائمة المراجع.....111

قائمة الملاحق.....121

قائمة الأشكال

رقم الشكل الصفحة

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي لبنك السلام-الجزائر-.....84

الشكل رقم (3-2) تصنيف العتاد الممول بصيغة التمويل الايجاري لبنك السلام الجزائري لسنة 2018.....87

شكل رقم (3-3): تطور أرصدة التمويلات بالإجارة المنتهية بالتمليك.....87

الشكل رقم (3-4): تطور التمويلات بالإجارة.....88

الشكل رقم (3-5): مقارنة بين نسبة دخل الإيجار التمويلي ونسبة إجمالي الايرادات..93

الشكل رقم (3-6): العائد على السهم لبنك السلام للفترة 2015-2019.....96

شكل رقم (3-7): معدل عائد التمويل الايجاري على أصول البنكROA، وكذا عائد التمويل الايجاري على حقوق المساهمين ROE والعائد على السهم EPS.....97

قائمة الجداول

رقم الجدول **الصفحة**

جدول رقم (3-1): نسبة إيرادات التأجير التمويلي لإجمالي أصول التأجير التمويلي ونسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول لبنك السلام-الجزائر-.....92

جدول رقم (3-2): نسبة إيرادات التأجير التمويلي إلى إجمالي الإيرادات وأصول التأجير التمويلي لإجمالي الأصول لبنك السلام -الجزائر-.....95

جدول رقم (3-3): عرض البيانات المالية المتعلقة ببنك السلام خلال الفترة (2016-2019) 97

جدول رقم (3-4): معامل الارتباط بين المتغير التابع EPSوالمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري.....99

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على السهم.....100

جدول رقم (3-6): معامل الارتباط بين المتغير التابع ROA والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري.....101

جدول رقم (3-7): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على الأصول.....102

جدول رقم (3-8): معامل الارتباط بين المتغير التابع ROE والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري.....103

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على الملكية.....104

المقدمة

العامة

المقدمة العامة

يمر الوقت المعاصـــر بمرحلة متطورة ومتقدمة جدا في ظل العولمة، المعرفة والتقدم العلمي والتكنلوجي الســريع في مختلف النواحي الحياتية، مما زاد من شـــدة المنافســـة بين منظمات الأعمال، وباعتبار البنوك على رأس قائمة المنظمات الفاعلة في اقتصـــاديات الدول، دأبت هي الأخرى إلى زيادة حجم تمويلاتها طمعا في زيادة عوائدها وحصتها السوقية دون إحداث أي آثار جانبية، وذلك من خلال البحث عن بدائل تمويلية غير تقليدية تســـاعدها في زيادة حجم أعمالها دون التوجه إلى نظام القروض البنكية.

لذلك توجهت العديد من البنوك إلى البحث عن وســـائل وأســـاليب جديدة بهدف تمويل وتدعيم وزيادة فعالية المشـــروعات المحلية، وذلك من خلال توفير وسائل تمويلية تختلف عن وسائل الائتمان المصرفي التقليدية والتي تفرض على المتعاملين فيها تقديم مجموعة من المتطلبات والضـــمانات والتي قد تعجز المشروعات الاقتصادية عن توفيرها.

وبما أن عملية التمويل تعد القلب النابض لكافة أنشــطة البنك، فإن حســن تسييرها وتسخير الموارد المتاحة أمام البنك تسخيرا أمثلا تمثل أحد أهم عوامل النجاح فيها، كما أنها تعد عملية ذات أهمية كبيرة وذلك بســـبب القرارات ذات الأهمية الكبيرة التي تعتمد بشكل أساسي في عملية التمويل، مثل القرارات ذات العلاقة باختيار التمويل المناســـب لكل طالب له، لذلك فإنها تعتبر عملية ذات أهمية وذلك بسبب ما تحتاجه من محاولات كثيرة للحصول على قرار تمويل أمثل هدف تغطية جميع طلبات التمويل الواقعة على هذا البنك.

إن التمويل الايجاري يعتبر أحد الوسائل التي تستخدمها منظمات الأعمال بهدف زيادة حجم رأس المال لديها، حيث يعتبر هذا الأســـلوب من الأســـاليب التمويلية التي أخذت مكانة وحيزاً كبيرين من خلال ما ســـاهمت فيه من تقديم التمويل اللازم لمنظمات الأعمال في العديد من الدول، مما أدى إلى دعم وتقدم عجلة الاقتصاد.

وعقد التمويل الايجاري من المواضيع الهامة التي تشغل مشرعي القوانين في مختلف دول العالم ويعود ذلك لما يمثله هذا العقد من اســـلوب ناجح وبديل للتمويلات التقليدية يتوصـــل بها طرفاه إلى تحقيق مبتغياهما، مما يؤدي إلى تطور وتنمية المشاريع الانتاجية والخدمية والتي تؤثر ايجاباً بدورها على الاقتصاد الوطني.

والتمويل الايجاري أحد الخدمات المقدمة من قبل بنك الســلام –الجزائر– بهدف توفير طريقة تمويل مناسبة لتمويل المشاريع المختلفة، وهي خدمة متوافقة مع الأحكام وقوانين البنك المركزي الجزائري، جاءت خلفا لطرق التمويل التقليدية المتمثلة في القروض.

خلافا لهذا، جاءت أغلب الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع التمويل الايجاري بهدف دراســـة أثر التمويل الايجاري على متلقي الخدمة، ما حفز الباحثين لتحليل أثر التأجير على الأداء المالي لأحد موفر هذه الخدمة والذي بدوره ينشط في الجزائر متمثلا في بنك كالسلام –الجزائر–.

1–إشكالية البحث:

حســب الدراســات الســابقة لاحظنا أن عملية التأجير ذات تأثير إيجابي على المشـــاريع ومنظمات الأعمال وذلك من خلال ما توفره لها من أصـــول بهدف تحقيق زيادة في الانتاجية وتطوير أدائها من دون الحاجة لدفع ثمنها مســـبقاً، ولكن هل تؤثر عملية التمويل الايجاري إيجاباً أم سـلباً على الأداء المالي للبنوك المقدمة للخدمة، وعليه يمكن بلورة إشكالية البحث بالسؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن أن تأثر إيرادات التمويل الايجاري في تحسين الأداء المالي لبنك السلام – الجزائر–؟

ولإثراء هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- **فيما تكمن أهمية التمويل الايجاري في منتجات بنك السلام –الجزائر–؟.**
- **ماهية الأداء المالي وكيفية قياسه في بنك السلام –الجزائر–؟.**
- **ما أثر إيرادات التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام –الجزائر–؟.**

2–فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى:** لا يحتاج البنك التمويل الايجاري لتطوير منتجاته.
- **الفرضية الثانية:** يلعب الأداء المالي دورا هاما في إعطاء صورة حقيقية عن وضعية البنك المالية
- **الفرضـــية الثالثة:** لا يوجد أثر لإيرادات التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام– الجزائر–.

3–أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب ولكننا سنقوم بعرض أهمها:

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه.
- اقتصار جل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع التمويل الايجاري على دراسة أثر التمويل الايجاري على متلقي الخدمة.

4-أهداف البحث:

في الأخير الهدف من وراء هذا البحث بصفة أساسية هي تحليل أثر ايرادات التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام -الجزائر- للفترة 2016-2019.، فيما تتمثل الأهداف الفرعية في الآتي:

- بيان أثر إيرادات التمويل الايجاري على العائد على السهم (EPS) لبنك السلام -الجزائر-.
- بيان أثر إيرادات التمويل الايجاري على العائد على الأصول (ROA) لبنك السلام -الجزائر-.
- بيان أثر إيرادات التمويل الايجاري على العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك السلام -الجزائر-.

5-أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التمويل الايجاري وما يلعبه من دور بارز في زيادة حجم تمويل بعض منظمات الأعمال، وتوفير بعض الأصول اللازمة لها من خلال استئجارها عند الحاجة لها، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تطرقت الدراسة أثر عملية التمويل الايجاري على الجهة المقدمة للتأجير التمويلي وهي هنا بنك السلام -الجزائر- على عكس ما تطرقت له الدراسات السابقة والتي درست أثر التمويل الايجاري على متلقي الخدمة من طالبي التمويل

كما تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال اعتبارها محاولة اكاديمية لإلقاء الضوء على إيرادات التمويل الايجاري وأثرها على الأداء المالي لبنك السلام -الجزائر-، حيث أن الدراسات السابقة تطرقت لأثر التمويل الايجاري على متلقي

الخدمة سواء شركات صناعية أو مشاريع صغيرة دون توضيح أثر التمويل الايجاري على مقدم الخدمة.

6-منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا العمل ومن أجل تحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد الإلمام بمختلف جوانب موضوع التمويل الايجاري و الأداء المالي سواء تعلق الأمر بالمفاهيم المرتبطة بموضوع التمويل الايجاري أو المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء بالإضافة إلى ذلك ، تم الاعتماد على مستوى الفصل الثالث التحليل المالي بواسطة النسب المالية و كذا التحليل الاحصائي (معادلة الانحدار البسيط) و برنامج التحليل الاحصائي SPSS بغية التعرف على مدى فعالية أدوات التمويل الايجاري في التأثير على الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

7-حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تم حصر مجال الدراسة في أربع سنوات:2016 - 2019
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى بنك السلام -الجزائر-.

8-هيكل الدراسة:

من أجل الالمام بالجوانب الأساسية لموضوع الدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول، الأول والثاني نظريين والثالث تطبيقي كالآتي:

- **الفصل الأول:**

نتطرق في هذا الفصـــل الى أهم الجوانب النظرية للإيجار التمويلي ماهيته ونشأته، تطوره، خصائصه، الأطراف المشاركة فيه، أهميته مراحله، أنواعه، مزاياه وعيوبه.

- **الفصل الثاني:**

نتناول فيه إلى الجوانب النظرية للأداء المالي في المؤسسات المالية، ماهيته، أهميته وأهدافه، النسب المهمة لقياسه، الطرق الحديثة لقياسه.

- **الفصل الثالث:**

في هذا الفصل نحاول إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على بنك السلام الجزائري خلال السنوات من سنة 2016 وحتى سنة 2019.

الفصل الأول:

ماهية التمويل

الإيجاري

عندما تريد المؤسسة زيادة استثماراتها، فإنها تصطدم غالبا بقلة الموارد المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك تلجأ إلى التمويل الايجاري كوسيلة لتمويل استثماراتها على المدى المتوسط والطويل، والذي يعد حلا ناجعا لتفادي مثل هذه المشاكل التي تعرقل نمو وتطور المؤسسة، وقد عرفت هذه الوسيلة تطورا معتبرا يمكن رده أساسا إلى أّنها من المنتجات المالية النادرة التي يجد فيها جميع الأطراف فائدة، سواء أكانت هذه الفائدة جبائية أو محاسبية أو مالية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مصدر هام من مصادر التمويل للمؤسسات المصرفية هو التمويل الايجاري ، وهذه التقنية من التمويل اعتبرت حديثة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، والملاحظ أننا نرى العديد من الدول لم تعرف هذا النموذج من التمويل إلا حديثا.

ولقد شهدت السبعينيات من القرن العشرين تطورا كبيرا في سبيل التمويل التقليدية، والمتمثل في الأسهم العادية، الأسهم الممتازة والسندات، كما ظهرت مصادر تمويل لم تكن متاحة من قبل حيث غيرت المفاهيم التقليدية المعروفة عنها، وهذا ما يعكسه محتوى المبحث الأول الذي نعرض فيه مفهوم التمويل الإيجاري، ونتناول أنواعه وسيره وتقييمه في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم التمويل الإيجاري.

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، ومن بين الطرق الحديثة للتمويل نجد التمويل الإيجاري، إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأته والتعاريف المتعددة له، خصائصه وأهميته ومراحله.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل الإيجاري.

قبل التطرق لمختلف التعاريف للتمويل الإيجاري نسلط الضوء على الجذور التاريخية لنشأة التمويل الإيجاري عبر مختلف دول العالم.

أولا: نشأة التمويل الإيجاري.

ذهبت بعض الآراء الفقهية إلى أن عقد التمويل الإيجاري مستمد من القانون الروماني وتحديدا من نظام الاستئمان المعروف في ذلك القانون والذي كان بمقتضاه يشترط المقترض نقل ملكية الشيء إليه ضمانا لدينه[1] ، بل إن بعض الفقه يرى أن جذور هذا القانون تمتد إلى حضارات ضاربة في القدم كالحضارة البابلية وما وضعته من تشريعات في ذلك الوقت كقانون حمورابي، أو إلى السوماريين منذ ألفي سنة قبل الميلاد، حيث عرفت هذه الحضارة نظاما شبيها

1- إلياس ناصيف، **العقود الدولية عقد الليزينغ أو عقد الإيجار التمويلي في القانون المقارن**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان2008 ، ص15.

بالائتمان عندما نظمت العلاقة بين الدائنين والمدينين، وقد تطور هذا النظام إلى أن أخذ صورة الرهن، فإذا توقفنا عند الآلية القانونية التي يتحقق التمويل في فكرة عقد التمويل الايجاري ، وهي إيجار المعدات الإنتاجية والعقارات المخصصة لأغراض مهنية، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن نشأة عقد التمويل الإيجاري ترجع إلى العصور القديمة، وأن التمويل الإيجاري للعقارات أسبق في الوجود من التمويل الإيجاري للمنقولات[1].

أما عقد الليزنغ بمفهومه الحالي فيرجع الفضل في ظهوره إلى البلدان الأنجلوسكسونية وخصوصا أمريكا وانجلترا، ثم انتقل بعد ذلك إلى فرنسا ثم أخذت به البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي كدول المغرب العربي ودول غرب إفريقيا، وهذا ما سنتطرق إليه كما يلي:

01- ظهور عقد التمويل الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ذهب جانب من الفقه إلى أن التعامل الأمريكي عرف عقد الليزينغ منذ 1788 إلا أن معظم الفقه يرى أن عقد الليزينغ بالمعنى المعروف حاليا لم يظهر في الحياة التجارية الأمريكية إلا منذ سنة1952[2]، حيث تأسست شركة United States Leasing Corporation وكانت إحدى ثلاث شركات تزاول نشاط التمويل الايجاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

1-Giovanoli –**Le crédit-bail (Leasing) en Europe**, développement et nature juridique, Librairies techniques, paris,1980 ,p76.

2 – جعفر محمد جواد الفضلي، **عقد الإيجار التمويلي**، مجلة القانون المقارن العراقية، العدد 25 ،العراق ،1999 ، ص131 .

ولقد ولدت فكرة التمويل الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية على يد أحد رجال الصناعة الأمريكية واسمه **D. P. Boothe Junior**[1] ، أين كان السيد بوث يملك مصنعا صغير الحجم لإنتاج بعض المواد الغذائية المحفوظة، وفي أثناء حرب كوريا عام 1950 طلبت القوات المسلحة منه توريد كميات ضخمة من الأغذية المحفوظة تفوق القدرة الإنتاجية العادية المصنعة، وتردد بوث بين الإقدام على تحقيق هذه الصفقة التي تحقق له أرباحا طائلة أو العزوف عنها لعجزه عن تلبيتها لأنه لا يملك رأسمال ولا المعدات اللازمة لمواجهة الصفقة المعروضة عليه، غير أن الفكرة التي اهتدى إليها السيد بوث هي إمكان استئجار المعدات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية المطلوبة بدلا من شرائها.

وشاءت الصدف ألا يعثر السيد بوث على مؤجر للمعدات المطلوبة وأفلتت صفقة القوات المسلحة من بين يديه إلا أنه اكتشف من خلال دراسته للموضوع أن احتراف تأجير المعدات الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية يمكن أن يكون مصدرا لأرباح طائلة، فأقنع مجموعة من أصدقائه بالفكرة التي اهتدى إليها، وتم تأسيس أولى شركات الليزينغ في الولايات المتحدة عام 1952 والتي عرفت باسم United States. Leasing Corporation[2] وهكذا وجدت فكرة التأجير التمويلي في صورها الأصلية المعروفة باصطلاح : **Leasing** .

وفي أعقاب تأسيس هذه الشركة سرعان ما زاد الطلب على إيجار المعدات الإنتاجية وتعاظمت أرباح هذه الشركة في فترة زمنية وجيزة وما لبثت

---

1 – الياس ناصيف، **مرجع سابق**، ص16.

2– هاني محمد دويدار، **النظام القانوني للتأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر 1998 ، ص10.

أن تأسست شركات ليزنغ أخرى حتى أصبح الليزنغ من الظواهر المستقرة في الاقتصاد الأمريكي، وقد ساعد على انتشار هذا العقد في الولايات المتحدة عوامل متعددة منها الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها المؤسسات المالية على الآلات والتجهيزات موضوع عقد التمويل الإيجاري، وتردد المصارف أو عدم إقدامها على إبرام عقود الاقتراض المتوسطة الأجل مع المشاريع التجارية والصناعية، كما ساعد على انتشار هذه الظاهرة القانونية إمكاناته لتلبية الحاجة الاقتصادية التي كانت تحتاجها المشاريع التجارية والصناعية في ذلك الوقت، حيث قدم لها وسيلة ناجحة للتمويل عن طرق تقديم الآلات والتجهيزات التي لم يكن بمقدورها شراءها.

02- انتقال عقد التمويل الإيجاري إلى الدول الأوروبية.

انتقل عقد التمويل الإيجاري أو ما يسمى بالليزينغ بحسب تسميته الأصلية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوروبية وذلك عقب الحرب العالمية الثانية في ظل تزايد استثمارات رأس المال الأمريكي في الدول الأوروبية، وكان أول خروج لهذه الظاهرة من الولايات المتحدة الأمريكية كان بعبور المحيط الأطلسي إلى القارة الأوربية التي عرفت عقد التمويل الإيجاري في بداية الستينيات من القرن العشرين وكانت أولى الدول التي زاولت هذا النشاط هي بريطانيا وذلك بفعل إنشاء فروع لشركات التأجير التمويلي الأمريكية فيها، ثم ما لبث أن انتشر في بلجيكا وألمانيا، هولندا، إيطاليا، إسبانيا، لوكسمبورغ والدانمارك[1] ، و أول شركة للتأجير التمويلي في فرنسا هي شركةLoca France

1- هاني محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص ص19-21.

تم تأسيسها عام 1962 و قد سبق تأسيس هذه الشركة تجربة نشاط التأجير التمويلي في فرنسا إنشاء بنك الهند الصينية في عام 1957 لتجربة هذا النشاط.

وعلى إثر نجاح هذه التجربة تأسست شركة Loca France التي عملت في مجال التأجير التمويلي للمنقول وهي من شركات المساهمة، لكن في فرنسا كان الجدل قائما حول ترجمة مصطلح Leasing الذي استخدمه المشرع الأمريكي إلى اللغة الفرنسية فأطلق عليه بعض الفقهاء الفرنسيين تسمية Prêt-bail أي القرض الإيجاري، إلا أن هذه التسمية انتقدت من قبل البعض*، ولم يستقر هذا الجدل حول مصطلح الليزينغ في الفقه الفرنسي إلا مع إصدار المشرع الفرنسي أول قانون لعقد التمويل الإيجاري رقم 433 بتاريخ 02 /1966/07 ، وأطلق عليه اسم Crédit-bail أي دين التأجير كما يراها الدكتور الياس ناصيف، أما الأستاذ هاني دويدار فيرى أن الترجمة الحرفية لهذا المصطلح هو الائتمان الإيجاري، ثم عدل القانون رقم 433 المؤرخ في 1966/07/02 بالقانون رقم76/837 المؤرخ في 1976/09/28المتعلق بضرورة إعلان وشهر عقد الليزنغ الوارد على المنقولات والعقارات وقد كان هدف التعديل التشريعي الأول حماية المصالح الاقتصادية للدولة، بقصر هذا النوع من الاستثمار على بعض المؤسسات المالية التي تقترب في نظامها الأساسي من المصارف، كما أن الهدف من التعديل التشريعي الثاني حماية

*لأن الإيجار التمويلي بمفهومه وطبيعته وما يترتب عليه من التزامات كما استقر عليه التعامل في المجتمع التجاري الأمريكي يختلف عن القرض الإيجاري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس من الصواب وضع نظام الإيجار التمويلي تحت أي نوع من أنواع عمليات التمويل القانونية الكلاسيكية، راجع إلياس ناصيف، مرجع سابق، ص2.

الغير الذي يتعامل مع المشاريع التجارية والصناعية المستفيدة من عقود التمويل الإيجاري بالإعلان عن حقيقة حيازة هذه المشاريع للآلات والتجهيزات موضوع العقد كي لا يقع هذا الغير في غلط من حيث الثقة والائتمان في هذه المشاريع.

والجدير بالملاحظة في هذا المقام أن انتشار عقد التمويل الإيجاري في فرنسا ارتبط بالصعوبات التي واجهتها المشروعات في سبيل تمويل استثمارا الخاصة، خاصة إذا ما ثارت الحاجة إلى التوسع للحفاظ على المكانة التنافسية لها، مما يعكس مدى الأزمة المالية والأوضاع الاقتصادية العسيرة في ذلك الوقت والتي تمثلت في ضيق السوق المالية والتضخم السائد في الاقتصاد الفرنسي وانخفاض المنحنى البياني لمعدلات الأرباح التي كانت تحققها المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، هذه العوامل أدت إلى وجود بيئة مناسبة لتلقي ونمو هذا النظام بوصفه الفرصة الأخيرة لتمويل استثمارات المشروعات التي هي في أشد الحاجة إليها* ، وعليه فعوامل انتشار عقد التمويل الإيجاري في فرنسا مختلفة اختلافا جذريا بل ومناقضة عما عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ففي حين ارتبط نجاح التمويل الإيجاري في أمريكا بالرخاء الاقتصادي مع توفر نسبة من السيولة النقدية الكبيرة التي جادت بها الأسواق[2].

*- مصطلح الائتمان الإيجاري يراه الدكتور هاني دويدار أكثر انضباطا من مصطلح التأجير التمويلي الذي تبناه المشرع المصري أو الإيجار التمويلي الذي تبناه القانون اللبناني حيث أن جوهر العملية يتمثل في منح الائتمان الذي يأخذ من الوجهة القانونية شكل الإيجار وليس إيجار تسبغ عليه بعض سمات عمليات منح الائتمان ، و يبدو الاختلاف جليا من زاوية تحديد مدى خضوع عمليات التأجير التمويلي للقواعد المنظمة للأنشطة الائتمانية انظر هاني دويدار في بحثه المنشور بعنوان التأجير التمويلي من الوجهة القانونية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي ، لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان2002 ص13.

1 – فايز نعيم رضوان، **عقد التأجير التمويلي**، الطبعة الثانية ، د د ن، مصر،1997، ص20 .

2- هاني محمد دويدار، ، **النظام القانوني للتأجير التمويلي** ،مرجع سابق، ص26.

فصاحب ذيوعه في فرنسا الاختناق المالي والأزمة الاقتصادية التي واجهت الغالبية العظمى للمشروعات الاقتصادية الفرنسية، وهذه ميزة تضاف إلى مزايا التمويل الإيجاري بوصفه سبيلا مستحدثا من سبل تمويل استثمارات المشروعات، وهي عدم ارتباطه بحالة اقتصادية معينة، مما يجعل الطريق مفتوحا أمامه إذا ما أريد العمل به في الدول النامية والتي تواجه ظروفا كالتي عاشتها فرنسا في ذلك الوقت.

3- عقد التمويل الإيجاري في باقي دول العالم.

أدى اتساع الاستثمارات الأمريكية وتدويل نشاط شركات التمويل الإيجاري، لوصول التمويل الإيجاري إلى دول العالم الثالث، وتأسست العديد من الشركات في عدد من الدول النامية مثل كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا والفلبين[1].

وقد لعب رأس المال الفرنسي دورا بارزا في نقل التمويل الإيجاري في صورته المعروفة في فرنسا إلى العديد من الدول النامية التي تدور في فلك الاقتصاد الفرنسي ومن أهمها دول المغرب العربي ودول غرب إفريقيا الناطقة رسميا باللغة الفرنسية، ويضاف إلى ذلك ما للتجربة الفرنسية في هذا المجال من أهمية من ناحية التنظيم التشريعي لهذا النشاط على اعتبار أن للقانون الفرنسي تأثيرا بالغا بوصفه رائدا للقوانين اللاتينية وأيضا من حيث طرق التفسير ومنهج البحث في ظل هذه القوانين.

1 – هاني محمد دويدار، **النظام القانوني للتأجير التمويلي**، مرجع سابق، ص20.

4- التمويل الإيجاري في الجزائر:

عرف الائتمان الإيجاري تأخرا معتبرا ويرجع هذا التأخر نتيجة السياسات الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال و التي لم تعرف الانفتاح إلا في السنوات الأخيرة ومع بداية اقتصاد السوق الحر ألزمها بتينتي بعض المفاهيم الجديدة التي تسمح لها بالتعايش مع المرحلة الجديدة ومن هذه المفاهيم عقد الاعتماد الإيجاري، الذي نظمه المشرع بموجب الأمر [1] 09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، إن انتشار الائتمان الإيجاري في الجزائر مازال في بدايته رغم التطورات الحاصلة وخاصة من حيث الشركات المتخصصة فيه، اذ ينحصر نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر في شركتين متخصصتين في الائتمان الإيجاري هما سلام 'SALEM' وشركة العربية للإيجار المالي بالإضافة إلى إدخال بعض البنوك هذه التقنية في نشاطها كبنك السلام الجزائري أو البنوك التجارية الأخرى.

ثانيا: تعريف التمويل الإيجاري.

لقد تنوعت المفاهيم التي أعطيت لهذه التقنية، بالإضافة إلى تعدد المصطلحات المطلقة عليه، إذ يعرف التمويل الإيجاري بتسميات مختلفة مثل: التمويل بالاستئجار، التمويل الإيجاري، الائتمان الإيجاري، التمويل الإستئجاري، الاعتماد الإيجاري، قرض التأجير، التأجير بالتمويل، التمويل بالإجارة، التمويل

[1] – الأمر رقم 96–09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية عدد3 المؤرخة في 1996/01/14.

الإيجاري، التأجير التمويلي، ولكنها تصب في معنى واحد في نهاية الأمر سنعرض تعاريف عديدة لهذه التقنية، وكذا وتطورها[1].

01- التعريف القانوني لعقد التمويل الإيجاري.

أ- التعريف الأنجلوسكسوني[2] :

يرد في هذا الصدد المصطلح الإنجليزي leasing حيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج، أو المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجر بشرائه وتأجيره المستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة. ولا يعطي عقد التمويل الإيجاري المستأجر الحق أو يلقي على عاتقه التزاما بتملك تلك الأصول لا خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد .وفي هذا الصدد يعرف المشرع الأمريكي التمويل الإيجاري في المادة **103 – A3** من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الأمريكية بأنه :عقد يتيح المستأجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها المستأجر[3].

1- أحمد سعد عبد اللطيف، **التأجير التمويلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2000 ، ص11.

2- .بسام هلال مسلم القلاّب، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص15.

3 – بسام هلال مسلم القلاب، نفس المرجع، ص14.

ب- المشرع الفرنسي:

أما المشرع الفرنسي فقد عرف عقد التمويل الإيجاري في المادة الأولى من القانون رقم **66 -455** المؤرخ في 02 - 1966/07/04 بعد تعديلها بموجب اللائحة التنظيمية رقم **67-837** المؤرخة في 28-09-1971 "عمليات التأجير التمويلي هي عمليات تأجير المعدات أو أدوات العمل التي تشتريها مشروعات لأجل التأجير وتظل مالكة لها، إذا كانت هذه العمليات أشياء كانت طبيعتها القانونية تخول المستأجر إمكانية تملك جميع الأموال المؤجرة أو بعضها مقابل الوفاء بثمن على أن يعقد الاتفاق عند تحديده بما تم الوفاء به على سبيل الأجرة و لو بصفة جزئية".

ومن خلال ما سبق من مفاهيم يمكن إيجاز مفهوم التمويل الإيجاري في كونه عملية تمويل أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملك الأصل أو تمليكها المستأجر وإنما بهدف إلى إتاحة فرصة للعميل لاستخدامها مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها، وتقوم العملية أساسا بين ثلاثة أو أربعة أطراف، ويقوم بموجبها المستأجر وهو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمؤجر يكفي قيمة استرجاع رأس المال، مقابل حقه في الحصول على الأصل الإنتاجي واستخدامه.

ت- المشرع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري عقد التمويل الإيجاري في المادة الأولى من الأمر رقم **96-09** المؤرخ في 10 يناير 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الإيجاري بأنه :

1 - Journal official, 29/9/1966 p 9695, Dalloz sirey.1967 legislation 378.

يعتبر الاعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر، عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص.

– تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر

– تعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية. ويضيف المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الثانية من نفس الأمر على أنه" :تعتبر عمليات الاعتماد الإيجاري عمليات قرض لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء الأصول المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه واستعمالها." ما يلاحظ على تعريف المشرع الجزائري هو أنه أطلق على هذا العقد اسم الاعتماد الإيجاري وهذا عكس المشرع المصري والأردني، فنجدهما اعتمدا وصف التمويل الإيجاري، ومحل هذا العقد يمكن أن يكون أصول منقولة كالآلات والمعدات أو غير منقولة كالبنايات المخصصة للاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بالمؤسسات الحرفية، وقد وردت على سبيل الحصر بمفهوم المادة المتقدم ذكرها، وما يعاب على تعريف المشرع الجزائري أنه لم يحدد طبيعة هذه المنقولات عكس المشرع الفرنسي الذي حدد طبيعة هذه المنقولات كما سيأتي بيانه.

02- التعريف الاقتصادي للتمويل الإيجاري.

التمويل الإيجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) للتسديد للطرف الأخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى[1].

كما يعرف التمويل الإيجاري انه التزام تعاقدي بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر بالمقابل يتحصل على حق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث ان المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل ولا يمكن للطرفين فسخ العقد، كما يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر. إذن هو اتفاق تعاقدي بين طرفين يخول أحدهما إلى الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة[2].

وعرف أيضا بأنه " :عقد يلتزم فيه أحد الأشخاص بتمويل الحصول على منقول يكون لازما لحاجات مشروع اقتصادي يحتفظ فيه الممول بملكية المال ضمانا لاستيفاء حقوقه قبل المستفيد[3].

1-عيسى بخيت، **طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية**، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2011 م، ص22.

2- عقيل السعدي،**عقد الإيجار التمويلي**، بحث منشور في مجلة أهل البيت،العدد2، العراق،2005، ص 59.

3- هاني دويدار، **الوجيز في العقود التجارية والعمليات المصرفية**، دار الجامعة الجديدة، لبنان ، سنة 2003 ، ص63.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإيجاري وأهميته:

للتمويل الإيجاري عدة خصائص تميزه عن غيره من مصادر التمويل في المؤسسات البنكية، كما يكتسي أهمية كبيرة لدى البنوك والمؤسسات الاقتصادية الأخرى يتم تبيانها في هذا المطلب.

أولا: خصائص التمويل الإيجاري

توجد العديد من المفاهيم المرتبطة بعملية القرض الإيجاري، والتي تجعل عقد التمويل الايجاري مميزا ومختلفا عن باقي العقود، بحيث يجب فهمها وتوضيحها بغرض شرح وتحليل كلّ الجوانب المتعّلقة بهذه التقنية، ولعلل أهمها ما سيتم التعرض له في هذا الجزء.

01- :أطراف العملية :

أ-**المستأجر:** ويسمى كذلك بالمستخدم وهي المؤسسة التي ترغب في الحصول على حقّ استخدام أصول معينة من طرفها، لمدة معينة، وبدفع أقساط دورية على سبيل الإيجار[1] ، وعادًة تكون عقود القروض الإيجارية مفتوحة أمام المستخدمين ذوي المهن الاقتصادية مهما كان مجال نشاطهم، وعليه يمكن أن يتعلّق الأمر بمؤسسات صناعية، تجارية، زراعية أو أصحاب المهن الحرة[2] .

ب- **مالك الأصل المؤجر:** التي تقوم بحيازة الأصل ووضعه تحت تصرف المستأجر المستخدم وفي نفس الوقت تبقى مالكةً للأصل إلى غاية نهاية العقد

1 - André sigonney, **La PME et son financement**, Les Editions d'organisations, Paris, 1994, p120.

2 -Chantal Bruneau, **Le crédit – bail mobilier**, La location de longue durée et la location avec option d'achat, Editions: Banque éditeur, Paris, 1999, p 53.

ويوجد هناك نوعان من المؤسسات التي يمكن تمارس نشاط الإجارة، فهي يمكن أن تكون مؤسسات مالية كالبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط التمويل الإيجاري، أو صّناع وموزعي التجهيزات والوسائل، والذين يعرضون خيار التمويل الايجاري لزبائنه إضافة إلى خيارات أخرى ولهذا الغرض يقومون بتأسيس فروع متخصصة في ذلك[1].

ت- المورد: ويمثّل الجهة التي تقوم بتوفير الأصل المطلوب، ويظهر عندما يتعّلق الأمر بالأصول المنقولة، حيث قد يتحول التمويل الايجاريبالنّسبة للموردين إلى وسيلة لترقية المبيعات، وقد نشأت شركات بين الصناعيين والمؤسسات المالية في مجالات عدة كالإعلام الآلي، العتاد المكتبي، النقل،. ... الخ، وقد قام العديد من الصناعيين بإنشاء فروع متخصصة في التمويل الإيجاري لدعم تسويق منتجاتهم، وهذا على غرار مؤسسة **رونو الفرنسية** التي أنشأت فرعا خصيصًا لعمليات التمويل الايجاري[2] .

02- الأصل المؤجر: وهو الأصل الذي يمّثل موضوعا لعقد التمويل الإيجاري ويكون لنوع الأصل ووجهته أثر كبير على التنظيمات والقوانين التي تنظم عملية التمويل الإيجاري وفي هذا المجال نجد أن الأصول الموجهة للاستعمال المهني والصناعي تمثّل أولى أنواع الأصول التي كانت موضوعا لتنظيمات قانونية مثل العتاد الإنتاجي بأنواعه، البنايات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز، وقد

1 -Kies Bakhta, Leasing: **définitions et mise en œuvre**, Thèse de poste graduation spécialisée en Banques, Ecole supérieure de commerce, Alger ,1998,p13.

2 -André sigonney**, op cit**, p121.

توسعت القوانين فيما بعد لتضم العناصر المعنوية كشهرة المحل والمؤسسات الحرفية إلى قائمة الأصول التي يمكن أن تكون محلاً لعقود مع المستأجرين[1].

03- مدة الإيجار: وهي مدة سريان عقد التمويل الإيجاري، وعادة تكون موافقة لمدة اهتلاك الأصل المسموح بها من طرف المصالح الجبائية، وأحيانا يسمح للمؤسسة المؤجرة بتقليص هذه المدة في حالة المنقولات، لكن لا ينبغي أن تكون أقل من 80 بالمئة من مدة الإهتلاك المقبولة من طرف المصالح الجبائية[2]، كما أن مدة عقد التمويل الايجاريغير قابلة للنقض بحيث لا يمكن لأي طرف سواء المؤّجر أو المستأجر إيقاف سريان العقد خلال هذه المدة، والمستأجر المطالب بالوفاء بالتزاماته، لا يمكنه التنازل عن الاستئجار، ولا تملّك الأصل قبل نهاية المدة[3] .

04- قسط الإيجار: وهو المبلغ الدوري الذي يجب على المستأجر دفعه للمؤجر مقابل استخدام الأصل المؤجر، ويتضمن قسط الإيجار اهتلاكات الأموال المستثمرة في هذه العملية، المصاريف المالية المتعلّقة بتلك الأموال، مصاريف التسيير والخدمات المقدمة من طرف المؤجر، وهامش ربح معين[4] كما يتحمل المستأجر كذلك بالإضافة الى منحة الخطر المصاريف التالية[5] :

1 -Rose Noëlle Schütz, **Les recours du crédit preneur dans l'opération de crédit – bail**, Tome25, France,1994, p 10.

2 -André sigonney, Op.cit., p 124.

3 -Farouk Bouyacoub, **L'entreprise et le financement bancaire**, Editions casbah, Alger, 2001, p254

4 -Kies Bakhta, Op.cit, p 14.

5 -Michel di Martino, Op.cit., p 98.

- مصاريف التسليم.

- التأمين ضد السرقة، الحريق، الانفجار، ... الخ.

- الصيانة والإصلاحات.

05- القيمة المتبقية: ويمكن أن تظهر بطريقتين هما[1]:

- **من وجهة نظر محاسبية** :وتعني النسبة من مبلغ الاستثمار التي لم تهتلك بعد، مع نهاية العقد.

- **من وجهة نظر اقتصادية** :وتعني القيمة السوقية للأصل عند نهاية العقد.

كما أن القيمة المتبقية تكون بقيمة رمزية في حالة الأقساط الإيجارية التي تغطي بصفة كاملة قيمة الأصول الممولة ويظهر هذا خاصة في عتاد الإعلام الآلي، أي تأجير كامل عتاد الإعلام الآلي، المكاتب والاتصالات، أما عند قيام المؤجر بتقدير القيمة الّتي يحصل عليها من الأصل بعد نهاية مدة التأجير بغرض تحديد قيمة الدفعات الإيجارية، فإننا نكون بصدد إيجار غير كامل وعادة يخص هذا النوع وسائل النقل وعتاد الأشغال أين تكون القيمة السوقية لها مرتفعة[2]، في العادة تكفي ملكية الأصل كضمان.

06- الضمان: الأصل الممول أو درجة الخطر المتعّلقة بالمستأجر تجعل المؤجر يطلب ضمانات إضافية، فقد يشترط التأمين على الأصول المؤجرة بما

1 -Kies Bakhta, Op.cit, p 15.

2 -Jean François Gervais, **Les clés du leasing**, Editions d'organisation, Paris, 2004,p p 7-8.

يكفل له الحصول على القيمة الإيجارية عن باقي مدة العقد والثمن المحدد [1]،كما يمكن للمؤجر الرجوع للضمانات الاتفاقية المباشرة وهي التي يشترطها المؤجر التمويلي بالاتفاق مع المستأجر وقد تكون شخصية أو عينية.

ويتضمن عقد التمويل الإيجاري المبرم بين المؤجر والمستأجر كل الخصائص السابقة الذكر، حيث يتم توضيح كل الخصائص في بنود العقد حتّى يسهل تحديد المسؤوليات والتعامل مع مختلف الأطراف.

ثانيا: أهمية التمويل الإيجاري:

يعد التمويل الايجاري من أهم الصيغ الاستثمارية التي ابتدعه الفكر الاقتصادي والمالي، وأكفأها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، نظراً إلى طبيعته، وسهولة تطبيقه، واستجابته للاحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية، ولاسيما أنّه يعد بديلاً جيداً لها في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي بدلاّ من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك، أو قيامها بطرح أسهم جديدة، أو بحثها عن شركاء جدد، وما يكتنف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة، كونه يقدم تمويلا كاملاً بنسبة 100% لقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها، وهو ما لا يتوافر عادةً في أيمن الأساليب التمويلية الأخرى؛ ففي حالة التمويل بالإقراض لا يتطلع المقرض إلا بنسبة لا تتجاوز 85% من حجم التمويل الاجمالي[2] ، ومن ثم فهو يركز على مفهوم مضمونه أن استخدام

3- أحمد سعد عبد اللّطيف، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص ص359. 358 .

2- أيوب سميرة إبراهيم: **اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 22

الأصل الرأسمالي هو الذي يحقق ربح وليس الملكية في ذاتها، وبذلك فإن أهمية التأجير التمويلي تبرز من خلال ما يتمخض عنه من ميزات وتسهيلات لكلا الطرفين (المستأجر/ المؤجر) التي يمكن رصد أبرزها كما يأتي[1] :

01- بالنسبة إلى المستأجر:

- إمكانية حصول الشركات المستأجرة على تجهيزات رأسمالية حديثة لنشاطها الإنتاجي دون الحاجة إلى تملكها، ومن ثم فإن المستأجر لا يحتاج إلى تجميد جزء كبير من رأس ماله، إذا ما قام بتوظيفها في شراء الأصول، مما يتيح له سيولة أكبر يستخدمها في أوجه أخرى .
- يسهل التأجير التمويلي عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التقني، مما يسهم في زيادة قدرته التنافسية، دون القيام باستثمارات إضافية[2].
- يساعد التأجير على تجنب مخاطر التقادم الفني للأصول الرأسمالية بالنسبة إلى الشركات المستأجرة، ومن ثم حل مشكلة التناقض بين العمر الفني والاقتصادي لهذه الأصول.
- يساعد التأجير الشركات المستأجرة على الوجود المستمر في كل من السوق المحلية والعالمية.

1-عبد العزيز سمير محمد: **التأجير التمويلي:** ومداخله المالية والمحاسبية الاقتصادية والتشريعية التطبيقية، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة 2000، ص ص8- 10 .

2 – محمد عبد العزيز زيد، **بحث الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996، ص33.

- يمكن المستأجر سداد إيجار الأصول الرأسمالية من عوائد إنتاجيتها، وهي في حالة التشغيل الكامل، ومن ثم يقل ما يتحمله من أعباء مالية .
- الاستفادة من الميزات الضريبية لعملية التأجير، إذْ إن قيمة إيجار الأصل يتم استقطاعه من الوعاء الضريبي المستأجر بوصفها تكاليف لازمة للحصول على الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم يصبح العميل المستأجر في غنى عن الالتجاء إلى أساليب التباطؤ في استهلاك الأصول الرأسمالية التي تلجأ إليها بعض المنشآت أحياناً، خاصة خلال السنوات الأولى للمشروعات، لضمان أن يكون إجمالي الاستهلاكات أقل من الأرباح المحققة .
- تعد شروط التأجير أكثر يسراً وملاءمة من الاقتراض، ولاسيما أن المخاطرة تصبح مشتركة بين كل من المؤجر والمستأجر.
- حماية المستأجر من آثار التضخم في المدى القصير، وذلك بالنسبة إلى الأصول الرأسمالية المستأجرة، حيث يتم الاتفاق بشروط محددة ثابتة مدة طويلة.
- لا يعد التأجير عائقاً للاقتراض، إذْ يمكن المستأجر الاقتراض للقيام بالتوسعات الرأسمالية[1].

02- **بالنسبة إلى المؤجر:**

- يضمن أسلوب التأجير التمويلي مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة، وبضمان كافٍ قوامه ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة ذاتها.

1 - مندر قحف، **الاجارة المنتهية بالتمليك وصكوك الأعيان المؤجرة**، متاح على الرابط :

http: //monzer.kahf.com/papers/ al-ijara_al-muntahya_bit-tamleek.pdf. تاريخ الاطلاع 2021/03/16

- تخفيف العبء الضريبي عن طريق:

- خصم قيمة استهلاك الأصل الممول تأجيره من الوعاء الخاضع للضريبة.
- إعفاء المؤجر من جزء من الضريبة المستحقة عليه في حدود نسبة معينة من قيمة الأصل المشتراة في السنة الأولى لتشغيله[1].

- يعد تأجير الأصل أفضل للمؤجر من نظام البيع بالتقسيط نظراً إلى سهولة تطبيقه .
- يؤدي التأجير إلى زيادة مبيعات الأصول المؤجرة، نظراً إلى وجود بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها، واستخدامها .
- يعد التأجير وسيلة تمويل يمكن إضافتها إلى نطاق الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها[2].

المطلب الثالث: مراحل التمويل الإيجاري.

إن عملية التمويل الإيجاري تتم عبر ثلاثة مراحل أساسية:

أولا- شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة :ففي مرحلة أولى تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل المراد تمويله بتقنية التمويل الايجاري، حيث يبقى اختيار الأصل من اختصاص المستأجر (المستخدم المستقبلي) فالمؤسسة تحدد طبيعة احتياجها وتشرع في عملية البحث والمفاوضات التجارية مع المورد بحيث تصل في الإطار العام إلى تحديد سعر اقتناء الأصل ثم بعد ذلك يتم إمضاء

1 – منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشاة المعارف، الاسكندرية،1998، ص563.

3– حسام الدين ناصف، التأجير **التمويلي الدولي للمنقول، القاهرة**، دار النهضة العربية،2003، ص15.

عقد التمويل الإيجاري مع المؤسسة المالية المتخصصة لتقوم هذه الأخيرة بشراء الأصل ودفع ثمنه وتصبح بذلك مالكة له [1].

ثانيا- تأجير الأصل للمستخدم :حيث يقوم المؤجر (مالك الأصل) بتأجير الأصل للمستخدم ومنحه حق الاستخدام والانتفاع بالأصل، وعملية الإيجار هنا تختلف عن الإيجار العادي بحيث أن التأجير هو الهدف الأساسي والأصلي لعملية الشراء مع حتمية تضمن عقد التأجير على وعد بمنح الحق في تمّلك الأصل في نهاية مدة العقد بما أن هذه المدة تحدد بطريقة حرة بين المؤجر والمستأجر، إلا أّنها عادة لا تتعدى مدة اهتلاك الأصل[2].

ثالثا :انتهاء قرض الإيجار (خيار الشراء): عند انتهاء مدة العقد، تجد المؤسسة المستأجرة نفسها أمام ثلاث اختيارات، وهي[3]:

- استعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد، وبالتالي تصبح مالكة للأصل

- تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديدة، أقساط إيجارية جديدة وشروط خيار الشراء

- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

---

1 -Jean François Gervais, Op.cit., p 5.

2 -Chantal Bruneau, Op.cit. pp 24-25.

3 -Florence et Jacqueline de lahaye, **finance d'entreprise: Manuel et applications**, dunod, Paris2007, p 374.

ومما لا شك فيه أن المؤسسة المستأجرة سوف تستخدم الخيار الأنسب لها والذي يتلاءم مع أهدافها كمدى حاجتها الفعلية للأصل أو دخول معدات وأصول جديدة في السوق أكثر تقنية وتطور.

المبحث الثاني: أنواع التمويل الإيجاري سيره وتقييمه.

للتمويل الإيجاري عدة تقسيمات بحسب المعيار المنهج في التقسيم فحسب طبيعة العقد نجد التمويل الإيجاري المالي والتمويل الإيجاري التشغيلي، اما حسب طبيعة مضمون العقد ينقسم الى التمويل الإيجاري للمنقولات والتمويل الإيجاري للعقارات والتمويل الإيجاري الخاص بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية، وحسب الإقليم هناك التمويل الإيجاري المحلي والدولي، كما له أنواع اخرى سنوردها لاحقا، كما سنتطرق إلى كيفية منح التمويل الإيجاري وفي الأخير ابراز مزاياه وعيوبه.

المطلب الأول: أنواع التمويل الإيجاري:

يتخذ التمويل الإيجاري أشكالا عديدة وهذا راجع لعدة اعتبارات منها طبيعة العقد وطبيعة موضوع التمويل.

أولا: حسب طبيعة العقد.

يندرج ضمن هذا التصنيف شكلان من التمويل الإيجاري وهما: التمويل الإيجاري المالي التمويل الإيجاري التشغيلي.

01- التمويل الإيجاري المالي[1]:في الجزائر وحسب المادة الثانية من المرسوم رقم **09 / 96** المتعلق بالائتمان الإيجاري يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني هذا أن مدة العقد كافية لكي تسمح للمؤجر

1-الأمر رقم 96/ 09، مرجع **سبق ذكره**، ص 26.

باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليها عوائد هذه الأموال المستثمرة. ويتخذ الائتمان الإيجاري المالي أحد الأشكال التالية[1] :

أ- البيع ثم الاستئجار: يتلخص هذا الشكل في قيام منشأة ببيع أحد أصولها المملوكة إلى طرف آخر بشرط أن يتفق معها على تأجيرها هذا الأصل لمدة محددة وفق عقد الإيجار.

ب-الاستئجار المباشر: ينطوي هذا الشكل على قيام المنشأة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه عادة من الشركة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالشركات المتخصصة في عملية تأجير الأصول، هذه الأخيرة تقوم بشراء الأصول ثم تعرضها للإيجار بأقساط ميسرة.

ت- الدفع الإستئجاري: يستخدم هذا الأسلوب في حالة الأصول ذات القيمة الرأسمالية الكبيرة، بحيث أن تمويل عملية شراء الأصل محل التأجير يكون من مصدرين: الأول يتمثل في الأموال الخاصة للمؤجر، والثاني يتمثل في الحصول على قرض مصرفي طويل الأجل بضمان الأصل المشترى محل التأجير .

02- التمويل الإيجاري التشغيلي(العملي):

حسب المادة الثانية من الأمر 96/ 09 [2] يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ و المخاطر المترتبة عن ملكية الأصل إلى المستأجر، و هذا ما يسمح بالقول أن جزء من كل هذا يبقى

1 – صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1997، ص ص337 – 339

2 – الأمر رقم 96/ 09.، مرجع سبق ذكره، ص 36.

على عاتق المؤجر، و بالتالي فإن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر لكل نفقاته و هذا ما يؤدي إلى انتظاره لفترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل يتميز هذا النوع من الائتمان الإيجاري بما يلي[1] :

- يلتزم مالك الأصل بصيانة الأصل المؤجر للغير على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الدورية التي يسددها المستأجر.

- تكون مدة التأجير قصيرة بالمقارنة مع العمر الافتراضي للأصل، وبالتالي فإن التغطية الكاملة لتكلفة الأصل المؤجر تكون من خلال تكرار عمليات التأجير، إما لنفس المؤجر أو لطرف آخر ينطوي عقد الائتمان الإيجاري العملي على إمكانية إيقاف عملية الاستئجار قبل نهاية المدة المتفق عليها، فالمستأجر بإمكانه إعادة الأصل للمؤجر وخاصة إذا انتهت حاجته إليه وهذه الحالة نلمسها بشكل كبير في حالة الأصول ذات تكنولوجية التي تتطور بشكل سريع.

- وعادة ما يقتصر التأجير التشغيلي على مجال متخصص معين ليمكنهم من تأجير عدد كبير من الأصول المتشابهة مما يسهل عملية الصيانة والتصليح[2].

1 - سمير محمد عبد العزيز، مرج سابق، ص 75.

2-يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية**، رقم الورقة 1146، عبر الرابط التالي http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/.doc تاريخ الاطلاع 15-03-2021 .

02- حسب طبيعة موضوع التمويل.

ينقسم التمويل الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل إلى[1] :

أولا- التمويل الإيجاري للأصول المنقولة: تستعمل المؤسسة المالية هذا النوع من التمويل الإيجاري لتمويل الحصول على أصول منقولة، هذه الأصول تتكون من تجهيزات وأدوات ضرورية لنشاط المؤسسة.

يعرف قرض إيجار المنقولات بأنه كل عمليات الإيجار الأصول والتجهيزية والمعدات والأدوات المشتراة لغرض التأجير من طرف مؤسسات تعتبر المالكة، عندما تعطي هذه العمليات مهما كان تأهيلها المستأجر إمكانية اكتساب كل أو جزء من الأصول المؤجرة بواسطة دفع سعر أخذا بعين الاعتبار ولو جزء للدفعات المنجزة كأقساط إيجار[2].

إضافة إلى هذا فان مدة هذا النوع من قرض الإيجار تتراوح ما بين 03 و05 سنوات غالبا، وذلك تبعا لمدة حياة الاقتصادية للأصل المؤجر أو مدة الإهتلاك المسموح بها في التشريع الجبائي.

ثانيا: الائتمان الإيجاري للأصول الغير المنقولة

1 -الطاهر لطرش - **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 79.

2 -ابراهيمي عوض الله، **قرض الايجار في الجزائر فرصة جديدة أما م المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، **الأغواط، الجزائر،2002**، ص96.

1- التمويل الايجاري للعقارات: من ناحية تقنيات الاستعمال فان هذا النوع لا يختلف عن التمويل الايجاري للأصول المنقولة، أما أوجه الاختلاف بينهما تتمثل في:

- يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة، تتكون من بنايات مشيدة أو في طريق التشييد.
- تكون درجة التعقيد في الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة أكبر مما هي عليه في الصنف الأول (إيجاد الأرض وتشييدها مع كل ما يرافقها من إجراءات معقدة) هذا يؤدي إلى استغراق وقت طويل لإنجاز المشروع وإتمامه.
- يتطلب في حالة الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة تدبير أموال طائلة تفوق بكثير الاحتياجات المالية في حالة الصول المنقولة.
- إن انجاز البناء وتنفيذه وتأجيره يخضع لعدة أنظمة خاصة بينما الحصول على الأصول المنقولة من معدات وأدوات وتجهيزات يخضع لقواعد القانون التجاري[1].

ج-التمويل الايجاري الخاص بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية:

هو عبارة عن عقد متعلق بمحل تجاري أو بمؤسسة حرفية يمنح من خلاله طرف يدعى المؤجر على شكل تأجير مقابل الحصول على إيجارات حرفية ولمدة ثابتة لصالح طرف يدعى المستأجر محلا تجاريا أو مؤسسة حرفية

1-الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 79.

من ملكه مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر وبمبادرة منه عن طريق دفع سعر متفق عليه بالأخذ بعين الاعتبار الأقساط التي يتم دفعها بموجب الإيجارات مع انعدام امكانية المستأجر في إعادة تأجير المحل التجاري أو هذه المؤسسة الحرفية لصالح الملكية الأولى ، فبالنسبة للامتيازات الضريبية فهي محددة ، أما الدفعات فلا تطرح من الربح الخاضع للضريبة إلا بالجزء الذي يمثل المصاريف المالية ، وهذا بتطبيق مبدأ عدم الإهتلاك لشهرة المحلات التجارية والمؤسسات الحرفية .

ثالثا: حسب الإقليم:

01-التمويل الإيجاري الوطني (المحلي) :يعرف التمويل الإيجاري على أساس أنه وطني عندما تجمع العملية شركة تأجير، أو بنكا، أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي، وكلاهما مقيمان بالجزائر[1]، فالتمويل الإيجاري يعتبر محليا إذا قام مؤجر في بلد ما بتأجير المعدات إلى مستأجر مقيم في نفس البلد.

2-التمويل الإيجاري الدولي:" يعرف التمويل الإيجاري على أساس أنه دولي عندما يكون العقد الذي يرتكز عليه إما ممضي بين متعامل اقتصادي مقيم بالجزائر وشركة تأجير، بنك أو مؤسسة مالية غير مقيمة بالجزائر، وإما ممضي بين متعامل اقتصادي غير مقيم بالجزائر وشركة تأجير، بنك، مؤسسة مالية مقيمة بالجزائر، عملية التمويل الإيجاري الدولي تكون بين ثلاثة أطراف وهي: المورد المصدر، شركة التمويل الإيجاري والعميل المستورد بحيث يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته لاكتتاب في عقود التمويل الإيجاري.

1 – الأمر رقم 96/ 09، **مرجع سابق**، المادة 5، ص27.

رابعا: أنواع أخرى من التمويل الإيجاري[1]:

1- التأجير التمويلي اللاحق أو البيع مع إعادة الاستئجار، Sale and lease-Back أو: Sale-lease-back

ويشير إلى عملية التأجير التمويلي التي يقوم فيها المستأجر بدوري البائع والمستأجر، حيث يقوم بيع الأصول الإنتاجية موضوع العقد إلى المشتري مؤجر، ثم يستأجرها منه لفترة معينة من الزمن وتحت شروط معينة، وقد سبقت الإشارة إلى أن عقد البيع في هذه الحالة يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلي، وينشط هذا النوع في حالة أن المستأجر يعاني من مشكلات في التدفقات النقدية[2].

2-التمويل الايجاري المباشر: Direct lease

يشير إلى عملية التأجير التمويلي (وليس عقد التأجير التمويلي) التي يكون فيها المورد أو المقاول طرفا ثالثا فيها ويقوم بها شركة منشأة لهذا الغرض أو بنك مرخص له من البنك المركزي[3] .

3-التمويل الايجاري البيعي: Sale-Type

من خلال منتج أو مصنع الأصل أو موزعه وهو ما يطلق عليه تسمية التأجير من قبل المصنعين أو موزعين.

---

1 -Michel di Martino : **guide financier de la petite et moyenne entreprise**, les éditions d'organisation et finance et gestion, paris et Champagnole,1993, p100.

2 – حسن رجب، **المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 ، ص05 .

3 – حسن رجب، مرجع سابق، ص15.

4- التمويل الايجاري بالرافعة: leaverage

هو تمويل تأجيري مباشر تسبقه صفقة بيع معتبرين بذلك عقود هذا النوع من التأجير صفقات بيع مع أعادة استئجار، ولكن كان الدافع لهذا النوع من التأجير مختلفا، وهو وجود مشكلات نقدية يعاني منها المستأجر [1].

المطلب الثاني: سير عملية منح التمويل الإيجاري:

يتميز التمويل الإيجاري بوجوب تنظيم حقوق والتزامات أطراف العقد بشكل تفصيلي ودقيق، اما الاكتتاب في عقود التأجير فهو يتناول كافة الخطوات اللازمة التي تؤدى إلى توقيع عقد التأجير، وتشمل هذه الخطوات بداية مرحلة استلام واستفسار، وتجميع البيانات الائتمانية المطلوبة، ثم تقييم خطر الائتمان والتفاوض والاتفاق على شروط العقد، وأخيراً توقيع عقد التأجير.

أولا- المعلومات المطلوبة من المستأجر: عندما تتوجه الشركة المستأجرة إلى شركة التأجير طالبة الاستفادة من خدمة التمويل الإيجاري يجب أن تكون مرفقة بملف مدعم بمستندات ويحتوي على المعلومات التالية[2] :

01- المعلومات الأساسية: مواصفات المعدات المطلوبة والهدف منها (إحلال وتجديد أم إضافة جديدة) التكلفة التقديرية وتكلفة التمويل الإجمالية (تمويل كامل أم جزئي)، ترتيبات الدفع (طريقة الدفع، مدة العقد) هل يمكن الاستفادة من

3- حسن رجب، **مرجع سابق**، ص17.

2- سعيد عبد الخالق، **التأجير كأداة للتمويل أبعاده وتقنياته**، عبر موقع البوابة القانونية التالي: **http://www.tashreaat.com/view_studies** تاريخ الاطلاع :2021/03/15.

التسهيلات الحكومية أو من المؤسسات المتخصصة؟ هل تتوفر أي تأمينات إضافية (ضمان مصرفي أو شخصي أو مؤسسي...؟).

02- البيانات المالية :تتضمن البيانات المالية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر المستأجر لفترة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، التدفقات المالية المتوقعة للمنشأة أو الخط الإنتاجي الذي سيستخدم المعدات المؤجرة.

03- المعلومات المؤسسية: عقد التأسيس وطبيعة عمل المنشأة وأنشطتها ومجالات التوسع فيها، مالكي المنشأة والشركاء فيها وأعضاء مجلس الإدارة (مؤهلاتهم، خبراتهم)، أية تغيرات حديثة ذات أهمية في تركيبة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو أنشطة المنشأة وتوسعها.

04- معلومات أخرى :العملاء الرئيسيين للمنشأة، مصادر المواد الخام ومدى توفر المصادر البديلة علاقات المنشأة مع البنوك ومدى التزامها بأداء ما عليها، أسماء مراجعي الحسابات إضافة. للمعلومات السابقة يطلب المؤجر من المستأجر تقديم ميزانيات تقديرية لسنوات قادمة، وعلى ضوء المعلومات المذكورة المقدمة من طرف الشركة المستفيدة يكون بإمكان المؤجر التعرف على عملها بصفة دقيقة من جهة، والتعرف على الأصل المطلوب تأجيره من جهة أخرى.

ثانيا- تحليل وتقييم التمويل الايجاري على مستوى شركة التأجير: يتم تقييم التمويل الايجاري بمراجعة المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تم الحصول عليها من المستأجر ومن مصادر أخرى، بغرض تحديد درجة خطر الائتمان وبالتالي اتخاذ القرار المناسب، وتشمل مرحلة تقييم الائتمان التحقق من المركز المالي للشركة المستفيدة ومن طبيعة الأصل المؤجر.

01- المركز المالي المستأجر: ويهدف تقييم البيانات المالية المستأجر إلى معرفة توقعات الربحية والتدفقات النقدية الحالية وخلال الفترة القادمة، ويتحدد المركز المالي المستأجر من خلال قياس معدلات عديدة منها: معدلات الهيكل المالي، الربحية، النشاط. وعلى ضوء هذه الدراسة المالية تقدر شركة التأجير حجم المخاطر المرتبطة بإبرام العقد.

02- طبيعة الأصل المؤجر: إن شركة التأجير قد تواجه موقف معين تضطر فيه إلى إعادة تسويق الأصل المؤجر في حالة استرداده من المؤجر، إما بفسخ العقد أو عدم رغبتها في شراء الأصل بعد انتهاء مدة العقد، وبالتالي تكون شركة التأجير أمام مشكلة التصرف في أصل استنفذ كل أو معظم طاقته التشغيلية خلال مدة العقد، وللتخفيف من حدة هذا الموقف تتجه سياسة شركة التأجير إلى قصر التعاقد على أصول يسهل تسويقها، الابتعاد عن تمويل المعدات ذات التعقيدات التكنولوجية وذات التقادم التكنولوجي السريع، تمويل الأصول التي يتوفر لها سوق لتسويقها بالرغم من أنها مستعملة من قبل.

03- تقديم العروض: يقوم المؤجر، بعد استكمال جمع كافة المعلومات وتحليلها، بتقديم عرضه المستأجر حيث يحدد الشروط الأساسية لعقد التأجير متضمناً القيمة الإيجارية الدورية ثابتة أو متغيرة والدفعة المقدمة أو الوديعة اللازمة كضمان، حق الخيار المتوفر المستأجر في نهاية مدة العقد، والرسوم والمصاريف التي يتحملها المستأجر.

ثالثا- منح التمويل: يتم اتخاذ قرار منح التمويل بعد التأكد من سجل أعمال المستأجر وربحية عملياته، والتأكد من توفر كافة مقومات الائتمان الأولية لدى

المستأجر، مع مراعاة أن تتناسب قيمة العقد مع حدود السقوف الائتمانية الدنيا والعليا الذي تحدده الإجراءات الائتمانية الداخلية بشركة التأجير.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التمويل الإيجاري

أولا: مزايا التمويل الإيجاري.

1- **بالنسبة المستأجر** :تتلخص أهم المزايا التي تعود على المنشأة المستأجرة في[1]:

- يعتبر التمويل الإيجاري بالنسبة لأي منشأة بديلا جيدا في حالات التوسعات الجديدة أو الإضافات الرأسمالية عن طرحها لأسهم جديدة أو البحث عن شركاء جدد وما يكلف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة.

- يقدم التمويل الإيجاري تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات أي بنسبة 100% وهو ما لا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى وبذلك تتحقق المستأجر ميزتان الأولى تتعلق بسرعة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل والثانية تتعلق بتخفيف الأعباء من الموارد المالية وتوفيرها للاستخدامات الأخرى بالمنشأة مما يعني إمكانية تحقيق المزيد من الاستثمارات.

- التخلص من قيود الاقتراض لشراء الآلات والمعدات، هذه القيود تكون متعلقة بالمقترض ومن أمثلتها أن يشترط البنك المقرض تحقيق المقترض لمعدلات معينة من الأرباح.

---

1 – هشام طجين، **دور القرض الايجاري في تحسين المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014، ص ص61-62.

- عدم تأثر الشركة المستأجرة بعوامل التضخم قصيرة الأجل حيث يتم الاتفاق بشروط محددة ثابتة لمدة طويلة.

- يعتبر نوع من التأمين ضد مخاطر التكنولوجية، وذلك لأنه منظم بصفة تسمح بتجديد مستمر للتجهيزات في حالة ما إذا ظهرت نماذج جديدة أكثر مردودية عن سابقتها.

- تحسين صورة الميزانية المنشورة المستأجر، وتحسين النسب التحليلية المستخرجة من أرقامها، حيث لا تظهر الأصول المؤجرة في جانب الأصول رغم وجودها في التشغيل، كما يظهر المقابل لقيمتها في جانب الخصوم كالالتزامات، بل يظهر إيجار تلك الأصول في حساب الأرباح والخسائر كمصروف، مقابل ما يتحقق من إنتاجية تلك الأصول.

- يعفي المؤسسة من بعض الخطوات المحاسبية على مستوى المحاسبة العامة، إذ تصبح المؤسسة غير ملزمة بإعداد جدول الإهتلاك.

- مؤسسة المستأجرة تحقق ميزة ضريبية من قرار الاستئجار، تفوق ما كانت ستحققه لو أنها اشترت الأصل وذلك لأن القيمة الحالية للوفورات الضريبية عن قسط الإيجار تفوق القيمة الحالية للوافرات الضريبية عن قسط الإهتلاك.

2- **بالنسبة للمؤجر** :إن أهم ميزات الائتمان الإيجاري بالنسبة للمؤجر هي[1]:

- يوفر الائتمان الإيجاري للشركة المؤجرة مجالا خصبا لاستثمار أموالها بعوائد مجزية وبضمان كاف ومؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية الأصل

1-هشام طجين، مرجع سابق، ص62.

المؤجر، وهذا ما يمكنها من استعادة حقوقها قبل المستأجر أو دائنيه في حالة إفلاسه.

- بإمكان الشركة المؤجرة أن تطرح من إيراداتها قيمة اهتلاكات الأصول المؤجرة بصفتها مالكة لها أثناء فترة العقد، مما يحقق مزايا ضريبية واضحة لها.

- تخضع الشركات الموردة للمعدات والأصول الرأسمالية في سبيل الحصول على احتياجاتها المالية مثل كل المشروعات الأخرى لقيود الائتمان الداخلي، وبالتالي فإن لجوئها إلى الائتمان الإيجاري كأداة بديلة لتمويل مبيعاتها يجنبها الخضوع لهذه القيود الائتمانية.

- إن التمويل الإيجاري يبعد الشركة المؤجرة عن تحميلها بالتكلفة المرتفعة للتمويل التجاري إذا ما لجأت إلى تصريف منتجاتها عن طريق البيع وما يتبعه من معدلات للفائدة وأعباء أخرى تحمل بصفة عامة على عاتق العميل.

03- بالنسبة للمورد [1]:يعتبر التمويل الإيجاري كأداة لترقية المبيعات، قادرة على خلق أسواق جديدة خاصة في ميدان تمويل الأصول والتجهيزات العقارية أين نجده مستعمل بكثرة. كما يضمن التمويل الإيجاري للمورد دفع سريع لثمن الأصل المشترى من طرف المؤجر بغرض تأجيره.

04- بالنسبة للاقتصاد الوطني: يعرض التمويل الإيجاري أكثر من فائدة على مستوى الاقتصاد الوطني، باعتباره عنصر تحفيز للمتعاملين الاقتصاديين لتحقيق الاستثمارات وأهم هذه المزايا والفوائد على الإطلاق نذكر:

[1] - هشام طجين، مرجع سابق، ص63

– الحد من آثار التضخم على تكلفة عملية التوسعات أو المشروعات الجديدة، فالتمويل الإيجاري يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المؤسسة لتكوين احتياطات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال، مما يؤدي إلى تقليص تكلفة المشروعات الجديدة أو التوسعات التي تخص المشروعات القائمة.

– دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك ان الائتمان الإيجاري لا يتطلب التمويل الكامل بنسبة 100 % لتشغيل أصول رأسمالية تتمثل إنتاجيتها إضافات للناتج القومي مما يدفع ببرامج التنمية.

– سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفر لها الائتمان الإيجاري من إمكانيات للشركة ما كانت لتتوفر لها في غياب هذا النظام.

– التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، وكذلك تسهيل عمليات إحلال وتجديد المشروعات، مما يساعد على مواكبة مستمرة للتطور التكنولوجي، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، الإسهام في فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا، وعليه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين ميزان المدفوعات.

– إدخال أسلوب جديد للتمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية أو يمثل إضافة لها مما يتيح فرص أكثر للتمويل وأنواعا أكثر مرونة، مع تبسيط إجراءات التمويل وزيادة المنافسة بينها.

– تخفيف العبء على ميزان المدفوعات في حالة التمويل الإيجاري خارج الحدود، إذ تقتصر على تحويلات للخارج على القيمة الإيجارية فقط على عكس في حالة الاستيراد اذ يتم تحويل قيمة الأصل للخارج كاملة.

- توفير المعدات والأصول الرأسمالية عن طريق الائتمان الإيجاري يؤدي إلى إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة أو توسيع مشروعات قائمة، وبالتالي زيادة فرص العمالة في المجتمع وهذه تعتبر وظيفة اقتصادية اجتماعية هامة.

ثانيا: عيوب التمويل الإيجاري.

بالرغم من الإيجابيات والمنافع التي يتمتع بها التمويل الايجاري والتي تعود على كل من المؤسسة المؤجرة، المستأجرة، الموردة وأيضا على الاقتصاد الوطني، فإننا نلمس بعض السلبيات في هذه التقنية التمويلية نذكر منها[1]:

- ارتفاع تكلفة الائتمان الإيجاري مقارنة بتكلفة قرض مصرفي عادي، ويعود هذا الارتفاع عند أخذ بعين الاعتبار قيمة الإيجار المدفوعة من المستأجر إلى المؤجر مع مراعات تغطية كل من اهتلاك الأصل، تكلفة المال المستثمرة، تكلفة الخدمة المقدمة والأخطار المحتملة.

- يفقد المستأجر في نهاية العقد حق استغلال التجهيزات كما يفقد الملكية الاقتصادية.

- إذا قرر المستأجر فسخ العقد قبل نهايته بسب عدم توافق تجهيزاته المؤجرة مع عملياته الإنتاجية، فانه مجبر في كثير من الأحيان على مواصلة دفع أقساط الإيجار إلى غاية نهاية العقد حتى ولو لم يستعمل التجهيزات.

1 –هشام طجين، **مرجع سابق**، ص64.

- يـربط عقـد التمويـل الإيجـاري المتعاقـدين بصـفة ضـيقة ممـا يفـتح مجـال النـزاع بينهما.

- يكـون التمويـل الإيجـاري وسـيلة جـد مكلفـة عنـدما تكـون المؤسسـة غيـر قـادرة على تحقيق أرباح من خلال اقتصاديات الضرائب.

- تقييـد حريـة المسـتفيد فـي اختيـار الآلات والتجهيـزات الإنتاجيـة وهـذا نظـرا لارتبـاط المؤسسـة الماليـة المتخصصـة فـي مـنح التمويـل الإيجـاري بمجموعـة صناعية معينة.

- كـذلك يمكـن أن تضـاف مشـكلة جديـدة المسـتأجر المتعلقـة مـثلا بشـهرة المحـل التـي اكتسـبها خـلال مـدة انتفاعـه بالأصـل واسـتخدامه لـه، فيصـعب عليـه التنـازل عنـه بعـد الشـهرة التـي اكتسـبها وخصوصـا إذا كـان عقـد الإيجـار المبـرم مـع المـؤجر تقل فترته عن العمر الاقتصادي للأصل.

خلاصة الفصل:

تعددت تسميات التمويل الايجاري من دولة الى أخرى، فيدعى التمويل بالاستئجار، التمويل الإيجاري، الائتمان الإيجاري، التمويل الإستئجاري، الاعتماد الإيجاري، قرض إيجاري، التأجير بالتمويل، التمويل بالإجارة، التأجير التمويلي، الا انها تصب في معنى واحد وهو انه عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) للتسديد للطرف الأخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى.

وتمثلت أهميته في الوصول إلى أرقى الأساليب الإنتاجية، إذ يعد التمويل الايجاري من أهم الصيغ الاستثمارية التي ابتدعه الفكر الاقتصادي والمالي الجديد، وأكفأها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، نظراً إلى طبيعته، وسهولة تطبيقه، واستجابته للاحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية، ولاسيما أنّه يعد بديلاً جيداً لها في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي، بدلاّ من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك، أو قيامها بطرح أسهم جديدة، أو بحثها عن شركاء جدد، وما يكتنف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة.

كما أن للتمويل الإيجاري عدة تقسيمات بحسب المعيار المنهج في التقسيم فحسب طبيعة العقد نجد التمويل الإيجاري المالي والتمويل الإيجاري التشغيلي، اما حسب طبيعة مضمون العقد ينقسم إلى التمويل الإيجاري للمنقولات والتمويل الإيجاري للعقارات والتمويل الإيجاري الخاص بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية، وحسب الإقليم هناك التمويل الإيجاري المحلي والدولي، وللتمويل الإيجاري مزايا للمؤجر والمستأجر تزيد من رواجه وانتشاره، ويتسنى للمشروعات فرص استخدام أموالها في مجالات أخرى وله عيوب وجب الحرص على إدارتها.

الفصل الثاني:

ماهية الأداء المالي في المؤسسات المالية

إن الاهتمام بالأداء وتطور مؤشرات تقييمه قديم قدم الحضارة الإنسانة، إذ تشير الشواهد الى البابليين والفراعنة وقدامى الصينيين كانوا يهتمون بتقدير غلة المحاصيل الزراعية، انطلقوا من حسابات بسيطة بمعايير حالية لكنها مفيدة في تقدير الأشياء ومتابعة الانجاز وتحقيق الأهداف وبالتالي فقد تطورت فكرة الأداء مع التغيرات التي حصلت على الصعيد العالمي والملاحظة أن هذا التطور انصب في المجال التطبيقي على المؤشرات المالية أولا وفق اعتبارات تأثرها بالظروف الاجتماعية والإنسانة وبالتالي حاولت الادارة أن تثبت الاجراءات والآليات المؤدية الى تكوين الموازنات من خلال ممارسات محاسبية يغلب عليها طابع ربط الأنشطة بتكاليفها وظهور الفكر الاستراتيجي في الادارة والاتجاه المتزايد لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير وتوالت بعد ذلك المحاولات وتراكمت المعارف في هذا المجال تؤطرها فكرة تطوير أداء العمل، وبذلك فان كل هذه المستجدات وغيرها اثرت بشكل واضح في طرق تسيير المؤسسات الاقتصادية وخاصة المالية، وكذلك على شروط النجاح في السوق وبالتالي فإن الحديث اليوم دائر حول إدارة الأداء وليس فقط تطوير المؤشرات لقياسه وهذا فإن أبعاده اصبحت كثيرة ومتعددة الميادين يقع ضمنها بعدي الفعالية والكفاءة ،اذ سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم الاداء المالي وتقييمه في المبحث الاول ومؤشرات المستعملة في عملية التقييم في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

ان مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي كيان لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياته، والبنوك على اختلاف أنواعها وخاصة البنوك العمومية منها تعاني الكثير من النقائص في أدائها لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العملية فقد اهتمت جميع البنوك بهذا الموضوع ولقد سعت قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تمثل عنصرا هاما لاستمراريتها وتحقيق أرباحها.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وتقييمه.

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسات البنكية والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، ولأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف الخاصة به وعملية تقييمه.

اولا: تعريف الاداء المالي:

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة[1].

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[2].

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على

1- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45.

2- دادن عبد الغني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007،ص 36.

السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة [1] ، كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي[2]:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة وفعالية.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة على علاقة بالمؤسسة.

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء نذكر منها:

1-قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

2- دادن عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 36.

أ- يعرف تقييم الأداء بأنه:" وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الادارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة[1].

ب- كما يعرف تقييم الأداء أيضا على أنه: "تحديد الى مدى استطاعت الادارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الادارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء.

ت- ويعرف تقييم الأداء بأنه: " قياس مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة لديها[2]".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بأهمية كبيرة اذ يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك، كما ان لتقييم الأداء عدة أهداف يسعى مسؤولي البنك تحقيقها في ظل بيئة تنافسية.

---

[1]- علاء فرحات طالب ،ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن،2011 ، ص75

[2] -إبراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين،2013 ، ص 15.

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي[1]:

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة[2].
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى.

---

[1] – كافي ياسمين، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015–2016، ص06.

[2]– محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص 46–47

- يساعد تقييم الأداء على تحقي الأهداف المحددة في المخطط والعمل على ايجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.
- معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء.
- يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال بما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة[1].

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[2]:

- يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية، سيولة، نشاط والمديونية على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
- قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات على مختلف المستويات والجهات الأخرى خارج البنك.

---

[1]– نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في الاداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 28–30.

[2] – محمد محمود الخطيب – **مرجع سابق**، ص 47.

- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك وأجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحيها والعمل على التنبؤ بالأخطاء مستقبلا.
- توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الافضل.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على ترسيخ أنماط الأداء ورفع كفاءته[1].

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل والتي يتوجب إتباعها وفق الترتيب التالي[2]:

اولا: جمع البيانات والمعلومات

تعد البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي يتم الحصول عليها من حسابات الإنتاج والميزانية العمومية عن الطاقة الإنتاجية والمستخدمات ورأي المال وعدد العمال وأجورهم، المادة الخام

[1] - علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص7 .
[2] - مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج،العراق،2019 ، ص39.

التي تستخدم في عملية تقييم الداء حيث تأخذ عادة خلال السنة المعنية أو السنوات السابقة دون أن ننسى البيانات المتعلقة للمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة أو الاقتصاد الوطني أو مع بعض، المؤسسات المتشابهة في الخارج وهذا لأهميتها في إجراء المقارنات.

ثانيا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات

يتم التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات وهذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير والنسب والمؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.

ثالثا: إجراء عملية التقييم[1]:

يتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها وهذا للوصول وإلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب:

وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة ويتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط وأن أسبابها قد حددت ويتم اتخاذ الحلول لمعالجتها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

[1] - مجيد الكرخي، **المرجع السابق**،2019، ص40.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

وتشمل هذه المرحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وهذا بتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن متابعة المعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم وهذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الرابع: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

اولا: تحديد الأهداف:

حتى تتمكن من إجراء تقييم أي شركة لابد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا عن طريق الاستعانة بالأرقام والنسب كالربحية وحجم السلع والخدمات التي تنتجها ونوعيتها، فبغض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها الشركة يجب على الشركة أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تغطي كقسم أو فرع إنتاجي بجدر الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة لكل العاملين في الشركة.

---

[1] – عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000–2002، ص57.

ثانيا: تحديد المراكز المسؤولة:

وتشمل هذه القاعد أن يكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرار على مستواها، حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ.

ثالثا: وضع الخطة الاستغلالية[1]:

بعد استكمال تحديد الهداف وتحديد المسؤوليات لابد وضع خطة مترابطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف وتحدد فيها الموارد المالية والبشرية مع تحديد مصادرها كيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية وكذا طبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ويمكن للشركة أيضا أن تضع خطط مساندة للخطة العامة حيث تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة التنسيق والتكامل بينهم.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

إن تحليل النسب المالية يعتبر واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا معتبرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء البنك في مجالات الربحية ، السيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وقد تزايدت أهمية النسب المالية بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي أستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل

[1] -– عادل عشي، **المرجع السابق**، ص60.

المالي للبنوك، فالنسب المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وتأخذ هذه القيم المالية للكيان المراد قياس أدائه المالي[1].

المطلب الاول: نسب السيولة والمديونية

تمثل السيولة قدرة البنك على مواجهة التزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخر والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية وان انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة المتعاملين مع المصرف، أما نسب المديونية تقيس مدى اعتماد البنوك على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنوك.

أولا- نسب السيولة[2] :

نسب السيولة هي تلك النسب التي تقيس قدرة البنك على تحويل أصوله المتداولة إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة ويستخدم البنك هذه السيولة عادة في تسديد الالتزامات المترتبة عليه في الأجل القصير وأهم هذه النسب هي[3]:

---

[1] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية :مدخل نظري تطبيقي**، الطبعة الأولى، الميسرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2006 ، ص12 .

[2]– منير ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)** ، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، القاهرة،1996 ، ص ص 417–419.

[3] – فايز تيم، **مباديء الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار اثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص ص37

1- نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتكشف هذه النسبة مقدار تغطية الأصول المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة، فإذا كانت النتيجة أكبر من الواحد، فهذا يدل على أن الأصول المتداولة أكثر من الخصوم المتداولة، يعني أن سيولة البنك عالية ومقدرته كبيرة على تسديد الديون قصيرة الأجل.

2- نسبة السيولة السريعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}-\text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تختلف هذه النسبة عن النسبة الأولى في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظرا لأنه يعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، لأن عملية تحويله إلى نقدية يحتاج إلى فترة زمنية أطول، إذا كانت نسبة السيولة السريعة مساوية للواحد فهي نسبة مقبولة، أي أن البنك يمكنه مواجهة التزاماته السريعة السداد فورا واذا زادت عن الواحد فمعناه زيادة درجة السيولة بالبنك.

3- نسبة النقدية

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية و شبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تفترض هذه النسبة صعوبة تحصيل مستحقات البنك لدى العملاء خلال سنة وإذا ما كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في النقدية ما في حكمها مثل :الودائع البنكية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة

ثانيا- نسب المديونية[1]:

تقيس مدى اعتماد البنوك على أموال الغير في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من مساهمي البنك

1-نسبة الرافعة المالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض}}{\text{الموجودات}}$$

تشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال البنوك، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال البنوك.

2-معدل تغطية الفوائد:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

[1] – محمد علي ابراهيم العامري، **الادارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشـــر، عمان – الأردن،2013 ، ص80.

يترتب على استخدام المديونية تحمل البنك لأعباء ثابتة متمثلة في فوائد القروض وعليه فإن اهتمامه يدور حول تحديد مدى قدرته في تسديد هذه الاعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح البنك. وتشير هذه النسبة إلى المدى المسموح به لأرباح البنك بالانخفاض دون أن تتأثر الميزانية.

3-**نسبة القروض الى حقوق الملكية:**

$$\text{نسبة القروض الى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تمثل حق الملكية حد الامان الذي يتمتع به الدائنون (أصحاب القروض) عند اقتراضهم، ارتفاع هذه النسبة عن معيار المقارنة دليل واضح عن تزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون.

المطلب الثاني: نسب الربحية ونسب السوق.

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام الكثير من الأنشطة الاقتصادية ومن دون الربحية لا تستطيع المؤسسة جذب أي مستثمر[1]، فهي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وتنقسم نسب الربحية الى نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات ونسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات[2]، أما نسب السوق فتستخدم في تقييم أداء البنوك في بورصة الأوراق

---

[1] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنك**، **دار** التعليم الجامعي، الإسكندرية ،2015، ص ص 138- 140.

[2] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 139.

المالية، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على أداء المتغيرات المالية الأساسية مثل : السيولة، الرفع المالي والربحية .

أولا- نسب الربحية[1]:

1- نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات:

تقوم هذه النسب على أساس أن المؤسسات يجب أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من الإيرادات بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل وفوائد القروض وتتضمن النسب التالية:

- **نسبة مجمل الربح الى المبيعات**

$$\textbf{نسبة مجمل الربح الى المبيعات} = \frac{\text{مجمل الربح من المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح ويتم من خلالها قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من النشاط الرئيسي إذا كانت نسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح والعكس صحيح.

2-النسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات:

تسمى بنسبة العائد على الاستثمار وهي نسب مختلفة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل والميزانية وتضم النسب التالية:

---

[1] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **نفس المرجع**، ص 141.

- **العائد على الأصول[1]:**

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول، حيث أن الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك.

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:**

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتعرف أيضا بنسبة العائد على حقوق المساهمين وهي نسبة من النسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما بين حقوق الملكية لنفس الفترة وتبين هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في استخدام مصادر التمويل الداخلية في تحقيق الأرباح.

- **العائد على رأس المال المستثمر:**

$$\text{العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

[1] – مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **المرجع السابق**، ص 143.

ويقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في البنك سواء تلك التي يوفرها المساهمن أو المقرضين، تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال.

ثانيا- نسب السوق:

تعطي هذه النسب معلومات حول قدرة البنوك في تعظيم أداء السهم الواحد ومن أهم هذه النسب[1]:

1- نسبة الدفع :

وتعرف بنسبة توزيعات الأرباح حيث تفيد هذه النسبة في تقييم سياسة الأرباح للبنك وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الدفع} = \frac{\text{التوزيعات النقدية المعلن عنها}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \times 100$$

2-القيمة الدفترية للسهم:

هي مقياس محاسبي لقيمة السهم الواحد من حقوق الملكية وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم الصادرة}}$$

[1] - دريد كامل الشبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2013 ، ص99.

3-العائد على السهم [1]:

وهو يقيس الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية ونسبته تعرف أيضاً بنسبة نصيب السهم العادي من الأرباح

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع قيم الأسهم المتداولة}}$$

4- مضاعف الأرباح:

يعكس حالة التفاؤل والتشاؤم بشأن الأسعار السوقية للسهم وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{مضاعف الأرباح} = \frac{\text{سعر آخر اغلاق للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

إن ارتفاع المؤشر يعزز من ثقة السوق بنمو ومستقبل أسهم البنك.

5- مضاعف القيمة الدفترية:

يقيس هذا المؤشر جاذبية الفرص الاستثمارية والميزة التنافسية للبنك، إذا أن البنك الذي له مضاعف أكبر من الواحد يكون محفز للاستثمار بأسهمه ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مضاعف القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{القيمة الدفترية لسهم الواحد}}$$

[1] - **Ayman Mansour Khalaf Alkhazale.** To What Extent Does Financial Leasing Has Impact on the Financial Performance of Islamic Banks, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, **Middle East University. 2018.** look: https://www.abacademies.org. consulted DATE:25/04/2021

المطلب الثالث: النسب الهيكلة

هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للبنوك لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي وهذه النسبة تظهر النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للبنوك وهي[1]:

1-نسبة التمويل الخارجي للأصول:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل+قصيرةالديون الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} 100x$$

إن اتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبء الفوائد، كما أن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50 % يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد البنك استقلاله المالي.

2- نسبة التمويل الداخلي للأصول[2]:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{رأسالمال+الاحتياطات+الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الأصول}} 100x$$

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصـرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشـر والتوزيع، عمان – الأردن،2004 ، ص 66.

2 - وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، ص67.

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع البنك المالي، إلا أنه قد لا يكون في مصلحته دائما وخاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض.

3- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل:

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي ودليل على اعتماد الأصول الثابتة في التمويل وكذلك التمويل الذاتي وانخفاضها عن الواحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل للبنك وإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل ولا نعتبر ذلك مؤشرا جيدا.

4-نسبة المديونية الكاملة[1]:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

[1]-وليد ناجي الحيالي، **نفس المرجع**، ص68

وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع البنك إيجابا ويجب ألا تتجاوز الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد البنك استقلاله المالي وإذا كانت مساوية للواحد، فهذا يعني أن مجموع الديون يساوي الأموال الخاصة وقد لا يكون إيجابيا.

5- نسبة المديونة قصيرة الأجل: وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب البنوك.

6- نسبة المديونية طويلة الأجل[1]:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع البنك المالي أفضل، إذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة، هذا وضع خطير على البنك والأفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن 50 %.

[1] - وليد ناجي الحيالي، **المرجع سابق**، ص67.

7- نسبة تمويل الأصول الثابتة:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times 100$$

إن الأموال الدائمة تضم كل من الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) والديون طويلة الأجل، وتعود هذه النسبة إلى التوازن المالي والمتمثل في ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي ذات الاستحقاق طويلة الأجل، فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى بصافي رأس المال العامل في البنك

8- نسبة تمويل الأصول المتداولة:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}} \times 100$$

وبالعودة إلى التوازن المالي نقول أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة تعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح. وارتفاع هذه النسبة إلى رأس المال يعتبر مؤشرا سلبيا لأن ذلك يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل.

المطلب الرابع: معايير أخرى لتقييم الأداء

ان الاتجاه التقليدي في عملية تقييم كفاءة الأداء المالي يعتمد على بيانات محاسبية تعد عنصرا حيويا في الافصاح العام وأساسا في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة. لكن البيئة المالية الجديدة وما شهدته من تغيرات في التكنولوجيا والمرونة في القوانين والأنظمة هي التي تحكم أعمالها[1] ، فرضت مؤشرات تبلورت استجابة للتغيرات الحادثة من القوانين التقليدية وهناك من جاءت تحوطا للمخاطر باختلاف أنواعها وتدنية لقيمتها وتتضمن هذه المعايير:

أولا- القيمة المعرضة للخطر:

تستخدم هذه القيمة في قياس الأداء المصرفي إذ تتضمن القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة وتخصيص رأس مال لكل نشاط بناءا على حجم المخاطر الخاصة به، ومن ثم قياس العائد لهذا النشاط بعد تعديله بالمخاطر وتبرز أهمية القيمة المعرضة للمخاطر في إدارته لهذه المخاطر إلى الخسائر التي تتعرض لها المصارف، فهي إما أن تكون خسارة متوقعة أو تكون خسارة غير متوقعة وهي الخسارة التي لا يمكن أن تنحرف عن القيمة المتوقعة وهي أيضا أقصى خسارة يمكن أن يتحملها الصرف ويمكن تجاوزها في حالات محددة فقط، أو قد تكون خسارة استثنائية تحدث على مستوى أبعد من الخسارة غير المتوقعة وان القيمة المعرضة للخطر ،هي مجموعة تقنيات تبين أن الخسارة ممكن

---

[1]- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، **تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 25،2008، ص.123.

أن تحدث في أي وقت وتحت أي مستوى من مستويات الثقة طبقا لمخاطر السوق ولمنشآت مالية وغير مالية، وهذا ما جعلها أداة مستقرة تساعد في السيطرة على المخاطر وبأنها جزء مكمل للمنهجية التي تشير إلى توزيع العوائد بين الاستخدامات المختلفة[1] .

ثانيا- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) :

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد عل حقوق الملكية ROE مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق ROE لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية حيث قام كل من: m.stem,Joel وG.Bennet Stewart و تطبيقها في بعض المؤسسات الأمريكية [2].

وقد ظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه أداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي وتأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معا، وتستند إلى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حاليا، وهدفها هو قياس ما إذا كان صافي الدخل فوق تكلفة رأس المال وتقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف. على اعتبار أن جميع المنشآت لها هدف واضح ومعلن يتمثل في زيادة ثروة الملاك، فهناك عدة طرق

---

[1]- حسن صبحي حسن، سرمد كوكب الجميد، **تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية**، مجلة تنمية الرافدين، الاصدار89، العدد 30، 2008، ص124.

[2]- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، مرجع سابق، ص،128.

يمكن تبنيها لتحقيق هذا الهدف فقد حاول (**Mouritsen**) أن يبرهن أن القيمة الاقتصادية المضافة تعتبر قياساً تفصيلياً أفضل من العائد على الاستثمار ROI والعائد على حقوق الملكية ROE، لكن (**Paulo**) أكد أنه بهدف تحقيق الأهداف المالية، فإن على المنشأة أن تركز على طرق القياس من منظور مالي وطرق قياس من منظور غير مالي مثل العميل على سبيل المثال الذي سيؤثر في نهاية الأمر على تحسين الأداء المالي للمؤسسة[1].

1-نموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة (BVA):

من أجل تعظيم ثورة المالكين تم تطوير نموذج **BVA** عمليا لقياس أداء المصارف، ولمساعدة الإدارة بشكل كمي على تحديد اي الوحدات أو النشاطات المصرفية تعمل على توليد قيمة عن طريق عائد يفوق تكلفة رأس المال، وأي هذه الوحدات تعمل على تقليل القيمة، وأي هذه الوحدات لا توجد لها قيمة الآن ولكن تتوافر الفرصة لها في المستقبل لتحقيق أداء أفضل، والهدف من هذا النموذج هو تحديد المكان الذي يتم منه توليد القيمة المضافة في المصرف (القروض- الودائع- الاستثمارات.... الخ)[2].

---

[1]- ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، أسماء ابراهيم العمارنة، **أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية**، بحث مقدم إلى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2011، ص ص،8-9.

[2] - سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، مرجع سابق، ص،123.

2-بطاقات الدرجات المتوازنة:

تعد من الأساليب العلمية الجديدة في تقييم أداء المصارف التي تتميز بقدرتها على توليد معلومات عن الأداء من النوع الذي يزيد من منافع البيانات المالية، ويعد نموذجا متوازنا بين المقاييس المالية التشغيلية،

ويتضمن مجموعة من المقاييس التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه. وبطاقات الدرجات المتوازية ترى أن أداء المصرف يكون من خلال أربعة أبعاد وليس البعد المالي فقط، وهي البعد المالي وبعد العملاء، وبعد العمليات الداخلية وبعد الإبداع والتعليم. ومن أجل تحقيق الأهداف المالية للمصرف يجب أن يركز على المقاييس الموجودة في الأبعاد الأخرى، فضلا عن المقاييس المالية لأن تحقيقها يدعم تحقيق الأهداف المالية للمصرف[1].

3-معيار ستة سيغما[2]:

عملية تسمح للبنوك وتمكنها من تحسين الأداء بصورة كبيرة فيما يختص بعملياتها الأساسية وهيكلها وذلك من خلال تصميم و مراقبة الأنشطة اليومية لتقليل الضائع في استهلاك الموارد وفي نفس الوقت تلبية احتياجات العملاء وتحقيق الرضى لديهم عن جودة الخدمات إذ تعتبر كمعيار لقياس الجودة يعمل

---

[1] – سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، **المرجع السابق**، ص.123.

[2] – ابراهيم عثمان ابراهيم عوض الجعيدي، **تطوير آداء الخدمات المصرفية باستخدام منهجية ستة سيجما**، ورقة بحثية منشورة، مصر، 2011، ص،158.

على الاقتراب من المثالية في الأداء إذ تهتم بقياس انحرافات الأداء، فيما بين الأداء الفعلي والأمثل و تنفذ عبر نموذج (DMAIC) الذي يشمل خمسة مراحل تبدأ بمرحلة التحديد (define) تليها القياس (Measure) والتعرف على الوضع الحالي والهوة بينه وبين المستهدف ثم مرحلة التحليل (Analyze) ، ثم التحسين (Improve) و أخيرا المراقبة (Control).

خلاصة الفصل:

إن الأداء المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في التقييم تمكن في تحديد مراكز القوة ونقاط الضعف والفعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى البنوك إليها.

كما وإن المؤشرات المالية والنسب على وجه الخصوص من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا ومعرفة مصادر التمويل التي تساهم بشكل كبير في زيادة ربحيتها، لأنها تمثل أداة من أدوات لتحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء والنهاية في تقييمه.

الفصل الثالث:

قياس تأثير التمويل الإيجاري على الأداء المالي لبنك السلام-الجزائر-

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول والثاني المفاهيم النظرية للتمويل الإيجاري وكذا تقييم الأداء، اخترنا أحد البنوك الناشطة محليا وهو بنك السلام فرع الجزائر من أجل معرفة مدى نجاعة التمويل الإيجاري في التأثير على الأداء المالي لبنك السلام -الجزائر-، وذلك اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة من طرف بنك السلام-الجزائر-

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في الأول منه إلى نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم أثر التمويل الإيجاري على الأداء المالي لبنك السلام الجزائري.

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام-الجزائر-

المطلب الأول: نشأته و تعريفه

أولا- النشأة:

تأسس بنك السلام فرع الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره (2.7) بليون دينار جزائري، أي ما يعادل (100)مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الاماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو البنك لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل البنك وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

إن بنك السلام اليوم بعد ما يقارب الخمس عشرة سنة من النشاط بدأ في ترسيخ قواعده، وتحقيق أولى أهدافه، والعمل على توسيعه وانتشاره، إذ ينتظر أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني ليشمل كافة الولايات، وهي مقتصرة حاليا على كبريات المدن، كما يرتقب له التوسع في العمل بمنتجاته، وفي هذا الصدد

نقف معكم عند صيغ التمويل المعتمدة لديه والتي بدأ العمل بها تدريجيا لتطور نشاط المصرف. على أن يتطور ذلك تباعا لتطور نشاط البنك[1].

- **تعريف مصرف السلام:**

مصرف السلام، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، وكذا أحكام الشريعة الإسلامية في كامل معاملاته التجارية والبنكية، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر المركزي في سبتمبر 2008، ليبدأ بعدها في نشاطه المصرفي مقدما خدمات مصرفية مبتكرة منتهجا استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر نلمسها في خدماته المواكبة للعصر و المتماشية مع قيم الشعب الجزائري ن ملبيا بذلك حاجات السوق ، من أفراد و متعاملين اقتصاديين خواصا كانوا أو عوام، و تنشط معاملاته هيئة شرعية من كبار العلماء في الشريعة الإسلامية و الاقتصاد في العالم الإسلامي[2].

ثانيا- أهدافه:

- القيام بجميع الأعمال المصرفية، التجارية والاستشارات للزبائن، وكذا المساهمة في المشروعات التنموية داخل إقليم الجزائر أو خارجه.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.

[1] -أحلام خضراوي، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 72.

[2] -**https://www.alsalamalgeria.com** : تاريخ الاطلاع 2021/03/15

- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
- منح القروض الحسنة وفق ما تقرره اللجنة الشرعية للبنك.
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.
- القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التي يقوم بها افراد أو اشخاص اعتباريون.
- تقديم الاستشارات البنكية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.
- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.
- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام – الجزائر-

مع مرور سنوات نشاط بنك السلام في الجزائر عمل على تحيين وتطوير الهياكل التنظيمية ضمانا لتحقيق نجاعة في تطبيق الإجراءات التسييرية على مستوى مصالحه وفروعه المتوزعة على التراب الجزائري وذلك بـ:

- انشاء هياكل تنظيمية جديدة وهي:

1- خلية الرقابة على الإفصاحات والتسيير.

2- خلية المحاسبة والرقابة المالية.

3- خلية تسيير المخاطر.

4- خلية الرقابة على الامتثال.

- تحيين الهياكل التنظيمية الحالية والتي تخص:

1- خلية تطوير مشاريع نظم المعلومات والموجودة منذ 2016.

2- خلية التسويق والاتصال وتطوير المنتجات.

3- خلية التجزئة المصرفية.

4- خلية التعبئة ومتابعة الالتزامات.

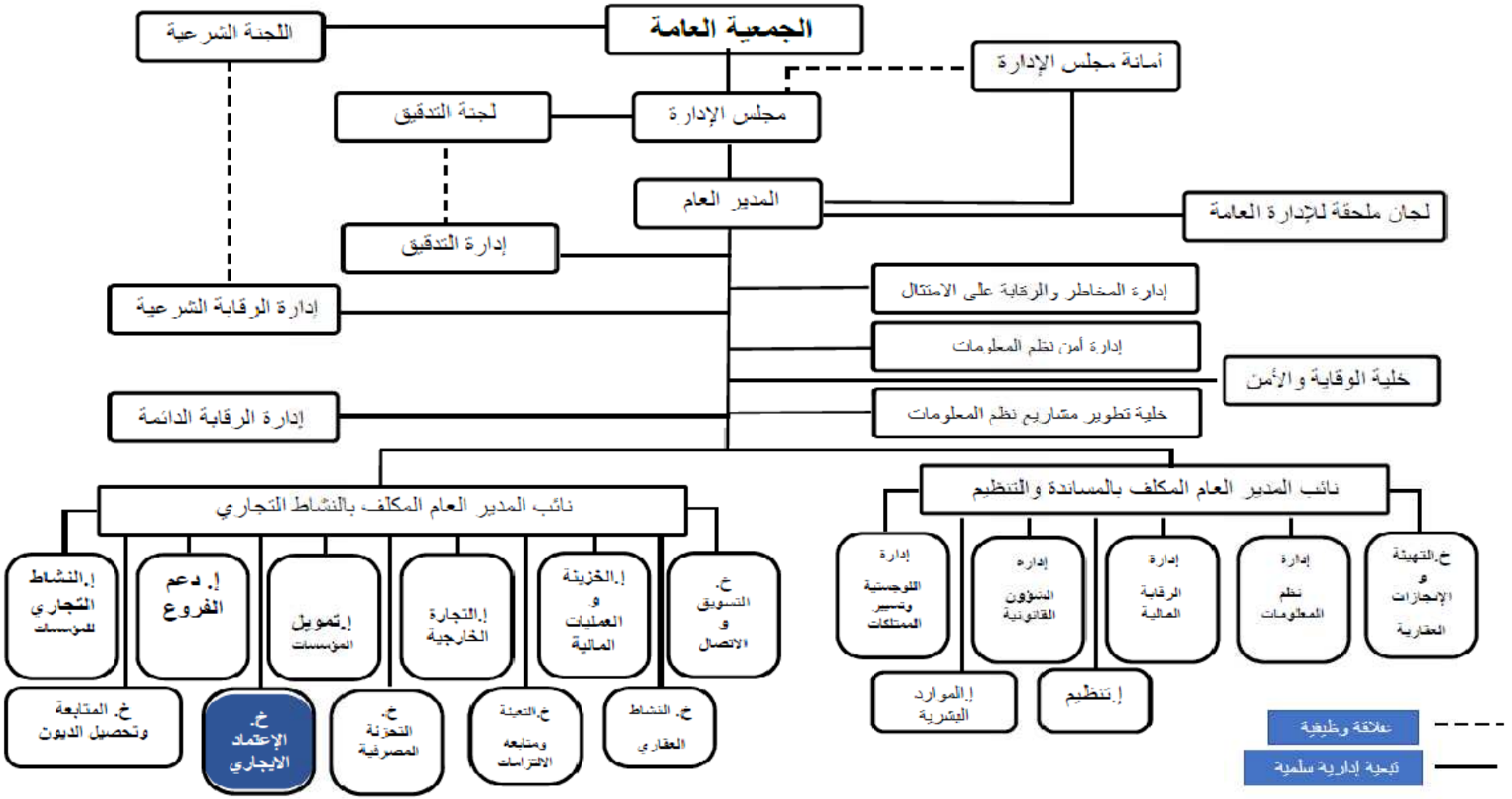
5- إدارة الخدمات اللوجستية وتسيير الممتلكات.

6- خلية التهيئة والانجازات العقارية.

7- إدارة الشؤون القانونية.

8- خلية الوقاية والأمن.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك السلام-الجزائر-



المصدر: المديرية العامة لبنك السلام -الجزائر-

المطلب الثالث: الإجراءات وسياسات العمل المتخذة

ضمانا لتحقيق استراتيجية البنك المتمثلة في تنويع الخدمات الموجهة للمتعاملين والرقي بجودتها وتميزها بما يتوافق مع النصوص التنظيمية الصادرة من طرف البنك المركزي الجزائري، حيث شهدت سنوات نشاطه تطورا تنظيميا تم خلاله اعتماد وتعميم 64 نصا تنظيميا، تناول جوانب متعددة من أنشطة المصرف وأبرزها وضع الإجراءات العملية والتنظيمية الخاصة باستحداث منتجات جديدة في شكل تمويلات على مستوى المصرف والمتعلقة بـ:

- تمويل الاجارة من الباطن لفائدة الأفراد والمؤسسات.
- تمويل إجارة الخدمات الموجه للمؤسسات والمهن الحرة والتجار.
- تمويل بصيغة المزارعة الموجه لاستئجار الاراضي الفلاحية بغية زراعتها
- فتح حساب دفتر الاستثمار "هديتي."
- وضع الاجراءات العملية لتنظيم خطط استئناف تشغيل النظام المعلوماتي والتي تخص:

1-نشاط نظام التسوية الاجمالية الفوريةRTGS .

2-نشاط النظام المعلوماتي لشبكة الفروع.

3-نشاط النظام المعلوماتي لدليل الاستعلامات.

- وضع اجراء تحديد مراحل واعداد ومتابعة الموازنة التقديرية للمصرف.
- وضع اجراء تحديد ترتيبات حساب وتصريح معاملات سيولة المصرف بما يتوافق مع قوانين بنك الجزائر
- وضع اجراء تحديد معايير عملية تسيير المخاطر التشغيلية داخل هياكل المصرف.

- الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر" و "السلام سمارت المصرفي."
- تحيين الشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات متعاملي مصرف السلام الجزائر افراد والمؤسسات.
- تحيين الاجراءات التنظيمية لعمليات التمويل الموجهة للأفراد والمؤسسات والمهن الحرة والتجار:

1- لتمويل العقاري الموجه لأفراد "دار السلام".

2- تمويل الاعتماد الايجاري.

3- دليل الاجراءات العملية لمختلف الصيغ التمويلية: السلم، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، المرابحة، البيع بالتقسيط والاجارة.

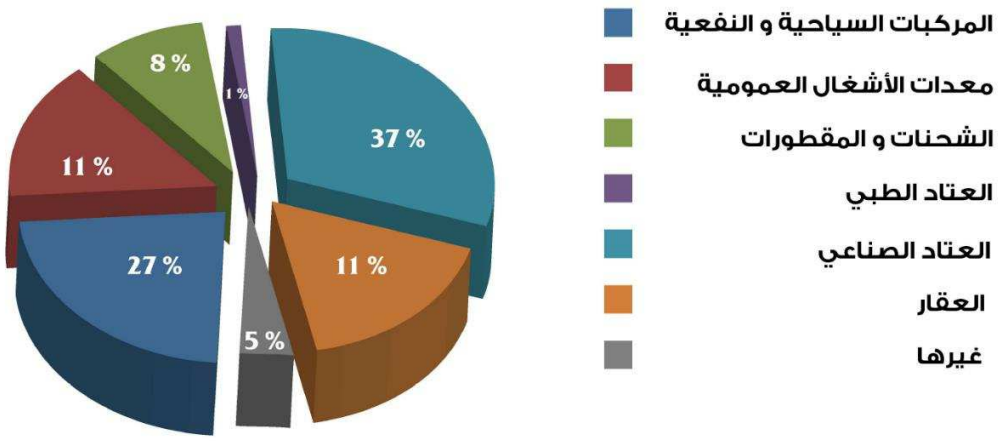
- وضع وتحيين الاجراءات التنظيمية لفتح وتشغيل الحسابات بالدينار الجزائري، بالعملة الصعبة، الحسابات الخاصة، ومعالجة سندات الاستثمار.

*وبالرجوع إلى موضوع دراستنا، فقد شهد نشاط التأجير التمويلي تطورا ملحوظا خلال سنة 2018 حيث عرفت التسهيلات الممنوحة في إطار التمويل الايجاري نسبة نمو تقدر بـ: 30% اذ بلغت 13مليار دينار جزائري مقابل 8 مليار دينار جزائري سنة 2017، بينما عرفت قيمة التسهيلات المفعلة استقرارا نسبيا بقيمة 6.8 مليار دينار جزائري[1].

وقد صنف البنك التمويلات بالإيجار المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها بالشكل الآتي:

[1] – التقرير المالي لسنة 2018 لمصرف السلام، ص19.

شكل رقم (3-2): يوضح تصنيف العتاد الممول بصيغة التمويل الايجاري لبنك السلام الجزائري لسنة 2018.



المصدر: التقارير المالية لبنك السلام لسنة 2018، ص19.

أما فيما يخص سنة 2019 فقد حقق المصرف نتائج جد مرضية من ناحية التمويل الايجاري حيث سجل رصيده نسبة نمو مقدرة بـ:25% مقارنة بسنة 2018 والشكل الاتي يوضح ذلك[1]:

شكل رقم (3-3): تطور أرصدة التمويلات بالإجارة المنتهية بالتمليك

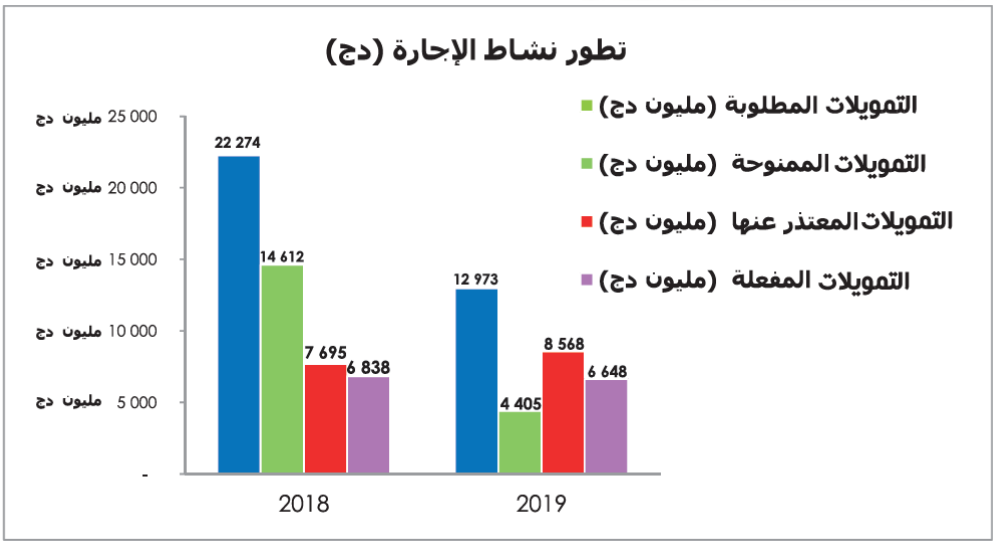


المصدر: التقارير المالية لبنك السلام لسنة 2019، ص35.

[1] -التقرير المالي لبنك السلام-الجوائر-2019.

وقد بلغ عدد ملفات تسهيلات التمويل الايجاري المقرر فيها سنة 2019: (496) ملفا، حيث قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 13مليار دينار جزائري، وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة 4.4 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 34%، وبخصوص تطور قيمة التمويلات الممنوحة فقد اعتمد البنك سياسة انتقائية اتجاه المشاريع والاستثمارات وخصوصا لجديدة منها.

الشكل رقم (3-4): تطور التمويلات بالإجارة



المصدر: التقارير المالية لبنك السلام لسنة 2019، ص35.

المبحث الثاني: تقييم أثر التمويل الإجباري على الأداء المالي لبنك السلام -الجزائر-

لإظهار أثر التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام -الجزائر- قمنا بعرض المعطيات المالية للبنك عنوان الدراسة في جداول ملخصة باستعمال برنامج EXEL، و تحليلها بواسطة النسب المالية وكذا برنامج SPSS.

المطلب الأول: أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بتأثير التمويل الايجاري على الأداء المالي لبنك السلام. وكذا اختبار فرضيات الدراسة فقد اعتمدنا على البيانات المالية المقدمة من طرف بنك السلام والتي سوف نقوم بتحليلها اعتمادا على النسب المالية للتحليل المالي وبرنامج EXELوSPSS الاحصائي.

أولا: معطيات الدراسة وطريقة جمعها

من أجل انجاز هذه الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد في تجميع المعطيات والبيانات على التقارير المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2019) والتي حصلنا على معظمها من المديرية العامة للبنك والموقع الالكتروني للبنك:

www.alasalamalgeria.com

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

إجابتا على إشكالية الدراسة، واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية متمثلة في:

أ- برنامج EXEL لعرض واختصار المعطيات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك السلام -الجزائر-.

ب- مؤشرات مالية لاستخدامها في التحليل والمناقشة متمثلة في: معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على السهم.

ت- برنامج SPSS من أجل تبيان طبيعة العلاقة ودرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل الايجاري) على المتغير التابع (الأداء المالي).

- المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اعتمدنا في دراستنا لأثر التمويل التأجيري على الأداء المالي لبنك السلام الجزائري مجموعة من النسب المالية، وقد تعددت النسب المالية في قياس وتقييم الأداء للبنوك إلا أنه تم حصرها بما يخدم بحثنا، ومن أجل التغلب على طبيعة البيانات واجماع مختلف الدراسات الحديثة على انها أفضل النسب لقياس الأداء المالي وربحية البنوك وهي:

أولا- معدل العائد على الأصول Return on assets: نرمز له اختصارا ROA وهو يقيس الدخل المتاح للمستثمرين عن كل وحدة نقدية مستثمرة من إجمالي أصول البنك، أي أنه يقيس سلامة البنك من حيث أصوله ويتم حسابه بقسمه صافي الأرباح بعد الضرائب على اجمالي الأصول.

ثانيا- العائد على حقوق المساهمينReturn on equity : نرمز له اختصارا ROE وهو يقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من أموال الملاك، أو ما يعرف بحقوق الملكية ويتم حسابه بقسمة صافي الأرباح بعد الضرائب على القيمة الاجمالية لأسهم البنك.

ثالثا- العائد على السهم :Earnings per Share : نرمز له اختصارا EPS وهو يقيس الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية ونسبته تعرف أيضاً بنسبة نصيب السهم العادي من الأرباح و يتم حسابه بقسمة صافي الأرباح بعد طرح توزيعات الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح للأسهم العادية

كما واعتمدنا لتبيان طبيعة العلاقة ودرجة التأثير بين المتغير المستقل (التمويل الايجاري) والمتغير التابع (الأداء المالي) ممثلا بـ: العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق المساهمين ROE والعائد على السهم EPS كأفضل نسب لقياس الأداء المالي للبنوك، على برنامج SPSS واختبار معادلة الانحدار البسيط لقياس درجة الارتباط وطبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل. حيث:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على عائد السهم EPS في بنك السلام.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على الأصول ROA في بنك السلام.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على حقوق الملكية ROEفي بنك السلام

المطلب الثالث: النتائج والمناقشة

أولا: عرض النتائج:

كشفت دراسة للبيانات المالية لبنك السلام ممثلة بعينة الدراسة عن أهمية التأجير التمويلي عما يلي:

أ- **فيما يتعلق بكفاءة استخدام الأصول: يمكن** قراءتها من الجدول (3-1)، حيث يتبين ما يلي:

جدول رقم (3-1): نسبة إيرادات التأجير التمويلي لإجمالي أصول التأجير التمويلي ونسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول لبنك السلام-الجزائر-

الوحدة. آلاف الدنانير الجزائرية

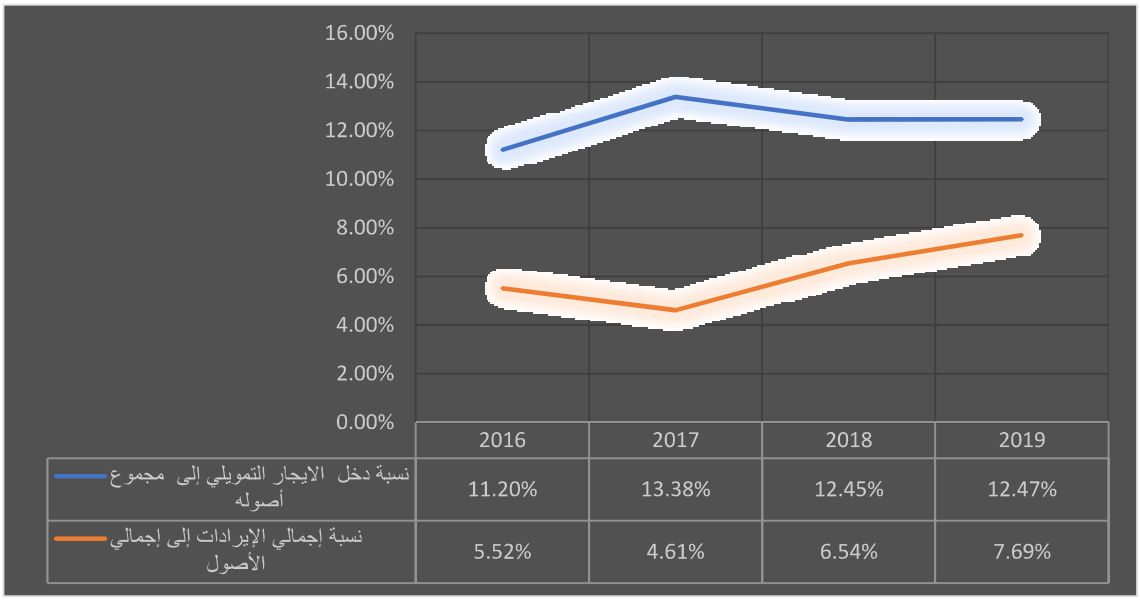
السنوات	2019	2018	2017	2016	المتوسط
إيرادات التمويل الايجاري	1124667	893932	523566	92059	
الأصول التمويل الإيجاري	9020737	7182671	3911929	822162	
نسبة دخل الايجار التمويلي إلى مجموع أصوله	12.47%	12.45%	13.38%	11.20%	12.37%
إجمالي الإيرادات*	9384240	6726373	3770019	2887845	
إجمالي الأصول **	121998230	102926388	81863400	52281757	
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	7.69%	6.54%	4.61%	5.52%	6.09%

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL والتقارير السنوية لبنك السلام، أنظر الملاحق من 04-11

*اجمالي الإيرادات مطروح منها إيرادات التأجير التمويلي.

**اجمالي الأصول مطروح منها أصول التأجير التمويلي.

الشكل رقم (3-5): مقارنة بين نسبة دخل الإيجار التمويلي ونسبة إجمالي الايرادات



	2016	2017	2018	2019
نسبة دخل الايجار التمويلي إلى مجموع أصوله	11.20%	13.38%	12.45%	12.47%
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	5.52%	4.61%	6.54%	7.69%

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL والتقارير السنوية لبنك السلام

التعليق:

1-تبين قراءة الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-5) عن كفاءة الإيجار التمويلي في تحصيل إيرادات مرتفعة مقارنة بإيرادات الأصول الأخرى، حيث يتضح أن نسبة إيرادات الإيجار التمويلي إلى أصول الايجار التمويلي أعلى بكثير من نسبة الإيرادات الأخرى لمجمل الأصول، حيث وصل في المتوسط إلى 12% مقارنة بمتوسط الأصول الأخرى 6% بالنسبة لبنك السلام الجزائري، مما يعني وجود كفاءة عالية في استخدام الأصول المؤجرة في التمويل لتوليد الإيرادات وبالتالي يكون عندها تأثير إيجابي على الأرباح.

2-يؤيد ذلك ازدياد الأهمية النسبية للاستثمار في التمويل التأجيري، ويتبين من الشكل (3-5) أن النسبة في ازدياد حيث بلغت سنة 2016: 11.2% ووصلت سنة 2019 إلى 12.47%.

3-كما ويتضح من الجدول السابق أن نسبة إيرادات التأجير التمويلي إلى الأصول الممولة تمويلا تأجيريا أكبر من نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول وهذا يعني أن الأصول الممولة تمويلا تأجيريا لها قدرة أكبر على خلق الإيرادات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تأثيرها الإيجابي على مجمل الإيرادات.

ب- فيما يتعلق بأثر إيرادات التمويل التأجيري على متغيرات الدراسة الثلاثة:

جدول رقم (3-2): نسبة إيرادات التأجير التمويلي إلى إجمالي الإيرادات وأصول التأجير التمويلي لإجمالي الأصول لبنك السلام -الجزائر-

الوحدة: آلاف الدنانير الجزائرية

السنوات	إيرادات التمويل الايجاري	اجمالي الإيرادات	نسبة إجمالي إيرادات التأجير التمويلي لإجمالي الإيرادات	أصول التأجير التمويلي	إجمالي الأصول	نسبة أصول التأجير التمويلي لإجمالي الأصول
2016	92059	2979904	**3.09%**	822162	53103919	**1.55%**
2017	523566	4293585	**12.19%**	3911929	85775329	**4.56%**
2018	893932	7620305	**11.73%**	7182671	110109059	**6.52%**
2019	1124667	10508907	**10.70%**	9020737	131018967	**6.89%**
المتوسط			**9.43%**	المتوسط		**4.88%**

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL والتقارير السنوية لبنك السلام، أنظر الملاحق من 04-11

تعليق:

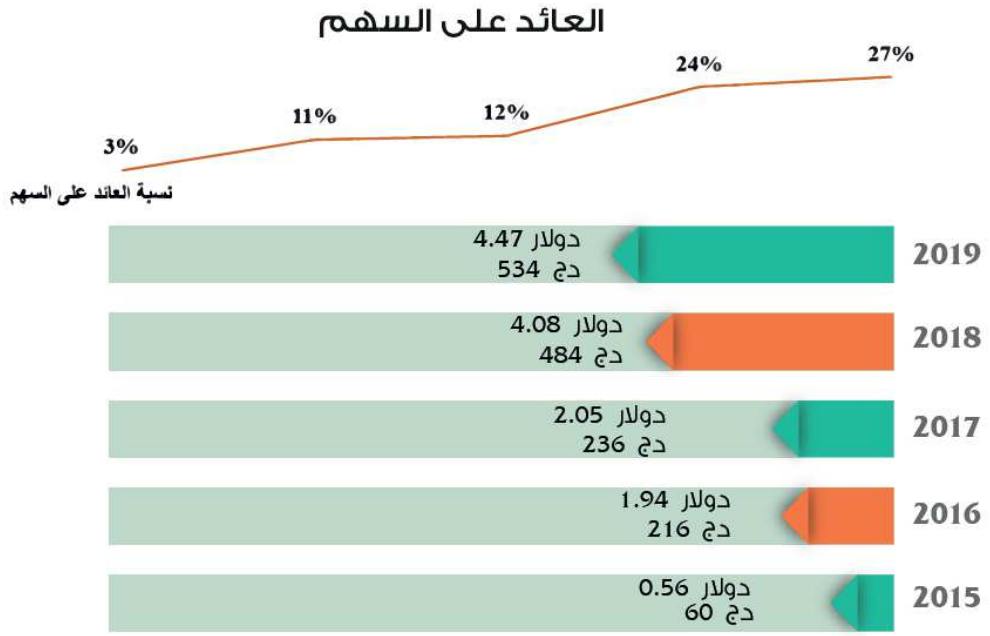
1-من قراءة الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن نسبة إيرادات التمويل الايجاري لإجمالي الإيرادات هي بازدياد خلال فترة الدراسة حيث أنه ارتفعت سنة 2019 لتصل إلى 10.70% في حين أنه سنة 2016 كانت لا تتعدى 3.1%.

2-وإذا ما بحثنا عن علاقة ذلك بالأهمية النسبية لأصول التمويل الايجاري حيث بلغت نسبتها 7% تقريبا سنة 2019 من اجمالي أصول البنك

بعدما كانت تمثل 1.5% فقط سنة 2016، هذا يبين بما لا يدع مجالا للشك أهمية التمويل التأجيري في توليد الإيرادات وزيادة الاعتماد عليه من طرف البنك عنوان الدراسة.

3-وإذا بحثنا عن أثر إيرادات التمويل الايجاري على متغيرات الدراسة يوضح الجدول (3-3) هذه الأهمية.

شكل رقم (3-6): العائد على السهم لبنك السلام للفترة 2015-2019



المصدر: التقرير المالي السنوي لعام 2019 لبنك السلام -الجزائر-

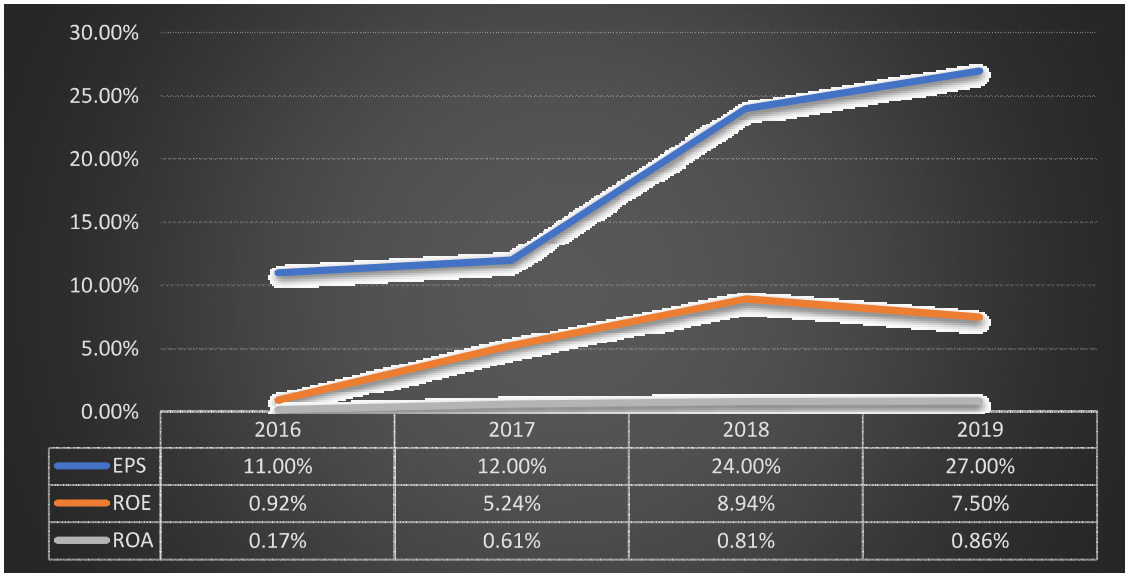
جدول رقم (3-3): عرض البيانات المالية المتعلقة ببنك السلام خلال الفترة (2016-2019).

الوحدة: آلاف الدنانير الجزائرية

السنة	إيرادات الإيجار التمويلي	اجمالي الأصول	القيمة الاجمالية للأسهم	ROA	ROE	EPS
2016	92059	53103919	10000000	0.17%	0.92%	11.00%
2017	523566	85775329	10000000	0.61%	5.24%	12.00%
2018	893932	110109059	10000000	0.81%	8.94%	24.00%
2019	1124667	131018967	15000000	0.86%	7.50%	27.00%

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL والتقارير السنوية لبنك السلام

شكل رقم (3-7): معدل عائد التمويل الايجاري على أصول البنكROA، وكذا عائد التمويل الايجاري على حقوق المساهمين ROE والعائد على السهم EPS



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL والتقارير السنوية لبنك السلام

التعليق:

1- هناك تذبذب في نسب العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROEوالعائد على الســـهم، وهذا التذبذب حتما ليس عائدا لإيرادات التمويل الايجاري حيث يوضــح الجدول (3-3) اتجاها بالزيادة خلال فترة الدراســة ومن ناحية أخرى فالجدول رقم (3-2) بين جليا أن اتجاه إيرادات التمويل الايجاري بارتفاع خلال سنوات الدراسة مما يعني أن التقلب الحاصل ليس بسبب إيرادات التمويل الايجاري.

2-ويؤكد الاستنتاج السابق هو أنه في سنة 2016 ما مقداره 3.1 %إيرادات تمويل تأجيري مولدة مما مقداره 1.5% أصــول تمويل ايجاري في حين تطورت ســنة 2019 لتصل 10.70% عن أصول تمويل ايجاري تقدر نسبتها 8% تقريبا.

- **ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة.**

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على عائد السهم EPS في بنك السلام

جدول رقم (3-4): معامل الارتباط بين المتغير التابع EPSوالمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري

		العائد على السهم EPS	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على السهم EPS	1.000	.936
	إيرادات الإيجار التمويلي	.936	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على السهم EPS	.	.032
	إيرادات الإيجار التمويلي	.032	.
N	العائد على السهم EPS	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 13.

عند الاطلاع على الجدول السابق رقم (3-4) نلاحظ طبيعة علاقة المتغير التابع المتمثل في العائد على السهم (EPS) والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري حيث أنه توجد علاقة طردية قوية جدا، حيث أنه كلهما حدث تغيير في نسبة التمويل الايجاري يتغير العائد على السهم بنسبة 93%.

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على السهم

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.018	1	.018	14.210	.0064[b]
	Residual	.002	2	.001		
	Total	.020	3			

a. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 13.

من الاطلاع على الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن قيمة الدلالة SIG بلغ 0.006، وبالتالي هي أقل من 5%، ومنه فإننا نرفض الفرضية التي تنص أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على السهم في بنك السلام -الجزائر-

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على الأصول ROA في بنك السلام.

جدول (3-6): معامل الارتباط بين المتغير التابع ROA والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري

		العائد على الأصول ROA	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على الأصول ROA	1.000	.970
	إيرادات الإيجار التمويلي	.970	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على الأصول ROA	.	.015
	إيرادات الإيجار التمويلي	.015	.
N	العائد على الأصول ROA	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 12.

من خلال الاطلاع على الجدول السابق رقم (3-6) نلاحظ طبيعة علاقة المتغير التابع المتمثل في العائد على الأصول ROA والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري حيث أنه توجد علاقة طردية قوية جدا، حيث أنه كلهما حدث تغيير في نسبة التمويل الايجاري يتغير العائد على الأصول بنسبة 97%.

جدول رقم (3-7): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على الأصول

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	31.906	.030[b]
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.000	3			

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 12

من الجدول السابق رقم (3-7) نلاحظ أن مستوى الدلالة **SIG** بلغ 0.03 وبالتالي هو أقل من 5%، ومنه نرفض الفرضية التي تنص على أنه لا يوجد أثر على الدلالة الإحصائية عند مستولى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على الأصول ROA في بنك السلام.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على حقوق الملكية ROE في بنك السلام.

جدول رقم (3-8): معامل الارتباط بين المتغير التابع ROE والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري

		العائد على الملكية ROE	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على الملكية ROE	1.000	.921
	إيرادات الإيجار التمويلي	.921	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على الملكية ROE	.	.039
	إيرادات الإيجار التمويلي	.039	.
N	العائد على الملكية ROE	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 14

من الاطلاع على الجدول السابق (3-8) نلاحظ طبيعة علاقة المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية ROE والمتغير المستقل إيرادات التمويل الايجاري حيث أنه توجد علاقة طردية قوية جدا، حيث أنه كلهما حدث تغيير في نسبة التمويل الايجاري يتغير العائد على حقوق الملكية بنسبة 92%.

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار الفرضيات بالنسبة للعائد على الملكية

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	11.254	.079[b]
	Residual	.001	2	.000		
	Total	.004	3			

a. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج SPSS، أنظر الملحق 14.

من الاطلاع على الجدول السابق (3-9) نلاحظ أن مستوى الدلالة بلغ 0.079 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على حقوق الملكية ROE في بنك السلام.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية في هذا الفصل للتقارير المالية لبنك السلام–الجزائر– باستعمال مؤشرات تقييم العائد متمثلة في : العائد على السهم ، العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، و كذا برنامج EXEL و SPSS الإحصائي بطريقة الانحدار الخطي البيسط لتبيان العلاقة بين المتغير المستقل (إيرادات التمويل الايجاري) والمتغير التابع المتمثل في (الأداء المالي) لبنك السلام–الجزئر– تم التوصل الى النتائج الآتية:

- يوجد أثر لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على السهم.
- يوجد أثر لإيرادات التمويل الايجاري والعائد على الأصول،
- لا يوجد أي أثر على العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر.
- هناك كفاءة عالية في استخدام الأصول المؤجرة تأجيرا تمويليا أكثر من الأصول الأخرى في بنك السلام، وتحقق إيرادات معتبرة مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي ومردودية البنك اجمالا.

الخاتمة

الخاتمة:

التمويل الايجاري يعد واحدا من أحسن وأنجع صيغ التمويل المعاصرة لما له من مميزات خاصة على مقدم التمويل، حيث ومن خلال دراستنا لتأثيره على الأداء المالي لبنك السلام – الجزائر

توصلنا إلى النتائج الآتية:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر لإيرادات التمويل الايجاري على العائد على السهم والعائد على الأصول، وأنه لا يوجد أي أثر على العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر.
- أن التأجير التمويل الايجاري يعتبر نشاط رئيس من أنشطة بنك السلام – الجزائر– غير أنه مسمى بالتمويل بالإجارة، وذلك ضمن قيود وقوانين البنك المركزي الجزائري.
- أن هناك كفاءة عالية في استخدام الأصول المؤجرة تأجيرا تمويليا أكثر من الأصول الأخرى في بنك السلام، وتحقق إيرادات معتبرة مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي ومردودية البنك اجمالا.
- اقتصار التمويل التأجيري في بنك السلام على تأجير العقارات، الآلات والسيارات النفعية ومعدات الأشغال، والأجهزة الطبية مع وجود مجالات أخرى يمكنه الاستفادة منها خصوصا في القطاع الفلاحي والتعليمي.
- يوفر التمويل الإيجاري لبنك السلام –الجزائر– مجالا خصبا لاستثمار أمواله بعوائد مجزية وبضمان كاف ومؤكد مع احتفاظه بملكية الأصل المؤجر، وهذا ما يمكنها من استعادة حقوقها قبل المستأجر أو دائنيه في حالة إفلاسه.

الخاتمة:

- إن التمويل الإيجاري يقي البنك من تحمله التكلفة المرتفعة إذا ما لجأت إلى تصـــريف منتجاتها عن طريق البيع وما يتبعه من معدلات للفائدة وأعباء أخرى تحمل بصفة عامة على عاتق العميل.
- يعتبر التمويل الإيجاري أداة لترقية المبيعات بالنســـبة للبنك، قادرة على خلق أسـواق جديدة خاصــة في ميدان تمويل الأصـول والتجهيزات العقارية أين نجده مسـتعمل بكثرة. كما يضـمن التمويل الإيجاري للمورد دفع سـريع لثمن الأصـل المشترى من طرف المؤجر بغرض تأجيره.
- يعجل التمويل الايجاري بإقامة صـناعات متقدمة أكثر إنتاجية، وكذلك تسـهيل عمليات إحلال وتجديد المشـروعات، مما يسـاعد على مواكبة مسـتمرة للتطور التكنولوجي، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، الإســـهام في فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا، وعليه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين ميزان المدفوعات.
- توفير المعدات والأصـــول الرأســـمالية عن طريق التمويل الإيجاري يؤدي إلى إنشـاء مزيد من المشـروعات الإنتاجية في الدولة أو توسـيع مشـروعات قائمة، وبالتالي زيادة فرص العمالة في المجتمع وهذه تعتبر وظيفة اقتصادية اجتماعية هامة.
- يعتبر التمويل الإيجاري بالنسـبة لأي منشـأة بديلا جيدا في حالات التوسـعات الجديدة أو الإضافات الرأسمالية عن طرحها لأسهم جديدة أو البحث عن شركاء جدد وما يكلف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة
- يعد التمويل الايجاري بديلاً جيداً للمنشآت في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشـــغيلي بدلاً من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك، أو قيامها بطرح أســـهم

جديدة، أو بحثها عن شركاء جدد، وما يكتنف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة، كونه يقدم تمويلا كاملاً بنسبة 100% لقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها.

- يسهم التمويل الايجاري في فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين ميزان المدفوعات.

- **المقترحات الخاصة بالبنك:**

1- التركيز على تفعيل التأجير التمويلي كوجه من أوجه الاستثمار في البنوك الجزائرية، بحكم خلقها إيرادات معتبرة أكثر من غيرها من التمويلات.

2- ضرورة توعية وتكوين الإداريين في البنوك بأهمية التمويل التأجيري والأرباح المنبثقة عنه.

3- زيادة مجلات التمويل الايجاري في الجزائر اتشمل مختلف الأصول المتاحة كذا تعميمه على البنوك العامة والخاصة.

4- إمكانية استفادة القطاع المصرفي من وجه النشاط المتمثل في التمويل التأجيري لكفاءتها في تحقيق إيرادات أكثر من غيرها.

5- الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه التأجير التمويلي والعمل على معالجتها.

6- يتوجب على وزارة المالية ممثلة بالمصالح الضريبية خلق نظام ضريبي تشجيعي للمؤسسات المالية التي تتبنى أسلوب التأجير التمويلي عبر

الخاتمة:

إعفاءات أو تخفيضـــات جبائية، إضـــافة للتخفيضـــات الجمركية عن الأصول المستوردة بنظام التأجير التمويلي.

- **آفاق الدراسة:**

نظـرا لحداثـة موضـوع التمويـل التـأجيري نسـبيا فـي الجزائـر، ومـا لـه مـن فوائـد فـي تـوفير التمويـل الـلازم لمختلـف المشـاريع الاقتصـادية المفتقـرة للتمويـل، والركيـزة الأساسـية لنجاحهـا، وكـذا العوائـد المعتبـرة التـي يعـود بهـا علـى المؤسســات الماليــة التــي تنتهجــه فــي تمويلاتهــا لهتــه المشــاريع، يوصــي الباحثان بإجراء المزيد من الأبحاث في المجالات الأتية:

1-مدى مقومات تطبيق نظام التمويل الايجاري في البنوك العمومية الجزائرية.

2-معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي في البنوك الجزائرية.

3-المخاطر المتعلقة بقرار منح التمويل في إطار الإيجار التمويلي في البنك.

4-المفاضـــلة ودراســـة المخاطر بين القرض التقليدي والتأجير التمويلي في البنوك.

5-المفاضـــلة ودراســـة المخاطر بين التمويل بالمرابحة والتمويل الايجاري في البنوك الإسلامية الجزائرية.

6-تقييم أداء التمويل الايجاري في ربحية البنوك الجزائرية، دراســـة مقارنة بين بنك تقليدي وبنك إسلامي.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-إبراهيم هندي منير،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل،منشاة المعارف،الاسكندرية،1998

2-إبراهيم هندي منير ، ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة مركز الدلتا للطباعة،القاهرة ،1996

3-أحمد سعد عبد اللّطيف، التأجير التمويلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2000 .

4-إلياس ناصيف، العقود الدولية عقد الليزينغ أو عقد الإيجار التمويلي في القانون المقارن، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2008.

5-الحناوي صالح. الإدارة المالية و التمويل. الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1997.

6-الحيالي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط .01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن2004.

7-السعدي عقيل ،عقد الإيجار التمويلي، بحث منشور في مجلة أهل البيت،العدد2، العراق،سنة2005.

8-آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط 03، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن،2013 .

9-الكرخي مجيد، **تقويم الأداء في المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، العراق،2014

10- المحاسنة إبراهيم محمد، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين،2013

11- أيوب، سميرة إبراهيم: اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

12- بسام هلال ،مسلم القلاّب، التأجير التمويلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009.

13- تيم فايز، مباديء الإدارة المالية، ط 03، دار اثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.

14- دويدار محمد هاني، النظام القانوني للتأجير التمويلي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر،1998 .

15- دويدار محمد هاني ، الوجيز في العقود التجارية والعمليات المصرفية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، سنة 2003 .

16- عبد العزيز سمير محمد: التأجير التمويلي: ومداخله المالية والمحاسبية الاقتصادية والتشريعية التطبيقية، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية ، القاهرة 2000.

17- فايز نعيم رضـــوان، عقد التأجير التمويلي، الطبعة الثانية ، دون دار نشـــر ،مصر 1997.

18- فرحات طالب علاء و ابمان شـيحان المشـهداني، حوكمة المؤسـسـة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن،2011

19- لطرش الطـاهر – تقنيـات البنوك، ديوان المطبوعـات الجـامعيـة، ط 2 بن عكنون، 2003

20- مؤيد راضـــي خنفر وغســـان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية : مدخل نظري تطبيقي، ط. 01، الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

21-محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،2015.

22- محمد عبد العزيز زيد،بحث الاجارة بين الفقه الإســلامي والتطبيق المعاصــر،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة،1996.

23- محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، ط. 01، دار وائل لنشر، عمان –الأردن،2013

24- محمود الخطيب محمد، الأداء المالي وأثره على عوائد أســهم الشــركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010

25- ناصـــف حســـام الدين، التأجير التمويلي الدولي للمنقول،القاهرة ،دار النهضـــة العربية،2003.

26- نصر محمود، مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية، ط .01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان. دون سنة نشر.

ثانيا :المذكــرات

1-دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باســتعمال المحاكاة المالية حالة بورصـــتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007 .

2-عشي عادل ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسييير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2002،

3- قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

4-بخيت عيسى، طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة2011 .

5-خضراوي أحلام ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016.

6-طجين هشام، دور القرض الايجاري في تحسين المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014

7-كافي ياسمين، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016 .

ثالثا: المجلات

1-جعفر محمد، جواد الفضلي، عقد الإيجار التمويلي، مجلة القانون المقارن العراقية، العدد 25 لسنة 1999.

2-حسن صبحي حسن، سرمد كوكب الجميد، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية، مجلة تنمية الرافدين، الاصدار89 العدد30-2008

3-سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، العدد 25،2008.

خامسا: القوانـين

الأمر رقم 96/ 09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري.

سادسا: الملتقيات والبحوث

1- ابراهيم عثمان، ابراهيم عوض الجعيدي، تطوير آداء الخدمات المصرفية باستخدام منهجية ستة سيجما، ورقة بحثية منشورة، مصر، 2011.

2- ابراهيمي عوض الله، قرض الايجار في الجزائر فرصـة جديدة أما م المؤسـسـات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر،2002.

3- دبابش محمد نجيب ، طارق قدوري، دور النظام المحاسـبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسـسـات الصـغيرة و المتوسـطة دراسـة تطبيقية لمؤسـسـة المطاحن الكبرى للجنوب بسـكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسـبي المالي في المؤسـسـات الصـغيرة و المتوسـطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي.

4- قدومي ثائر عدنان ، قيس أديب الكيلاني، أسماء ابراهيم العمارنة، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، بحث مقدم إلى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2011.

مواقع الانترنت:

01-http: //monzer.kahf.com/papers/arabic/al-ijara_al-muntahya_bit-tamleek.: pdf.

02- http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Banks/.doc.

03-http://www.tashreaat.com/view_studies .

04-https://www.alsalamalgeria.com

05-https://www.abacademies.org

المراجع باللغات الأجنبية:

1-André sigonney, La PME et son financement, Les Editions d'organisations, Paris, 1994.

2-Chantal Bruneau, Le crédit – bail mobilier, La location de longue durée et la location avec option d'achat, Editions : Banque éditeur, Paris, 1999.

3-Florence et Jacqueline de lahaye, finance d'entreprise : Manuel et applications, dunod, Paris2007

4-Giovanoli –Le crédit-bail (Leasing) en Europe, développement et nature juridique, Librairies techniques, paris,1980.

5-Jean François Gervais, Les clés du leasing, Editions d'organisation, Paris, 2004.

6-Kies Bakhta, Leasing : définitions et mise en oeuvre, Thèse de poste graduation spécialisée en Banques, Ecole supérieure de commerce,alger ,1998.

7-Michel di Martino :guide financier de la petite et moyenne entreprise, les édition d'organisation et finance gestion , paris et Champagnole,1993

8-Rose Noëlle Schütz, Les recours du crédit preneur dans l'opération de crédit – bail, Tome25 , France,1994

Lois:

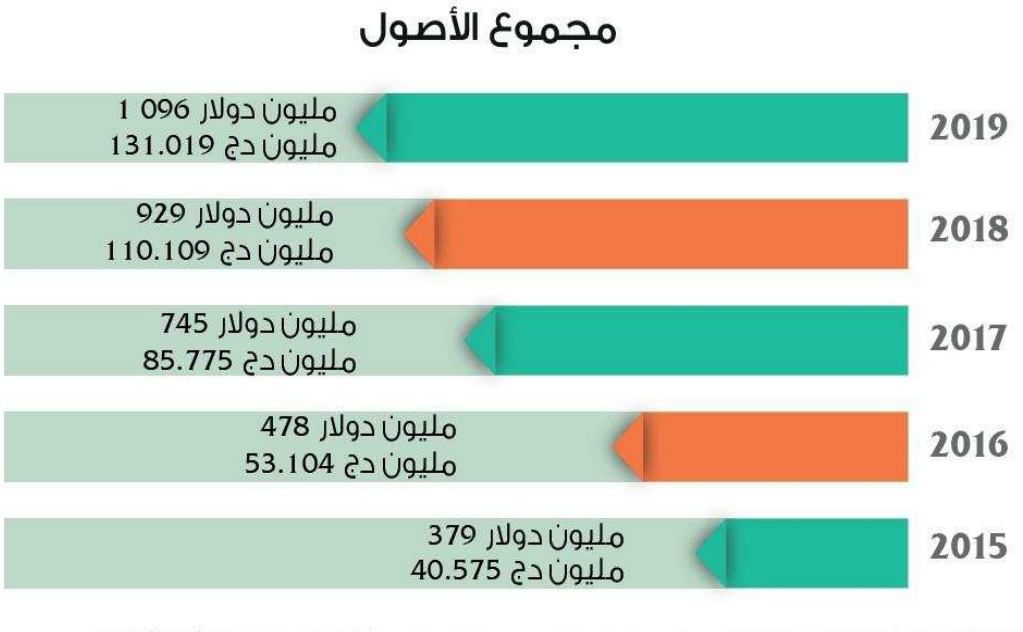
01-Journal official, 3/7/1966 p 5652, Dalloz sirey.1966 legislation 305.

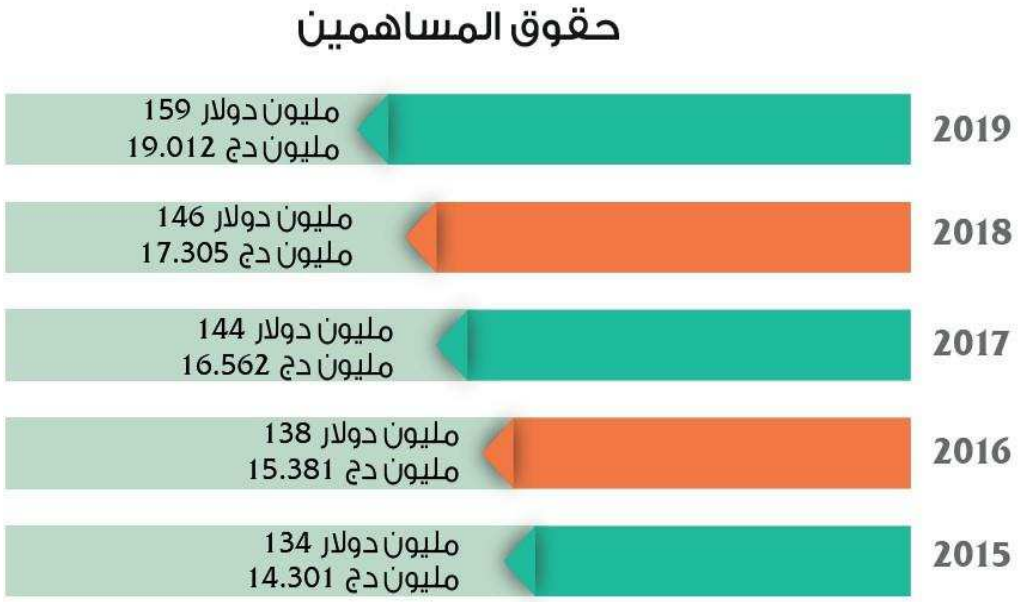
02-Journal official, 29/9/1966 p 9695, Dalloz sirey.1967 legislation 378

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول:



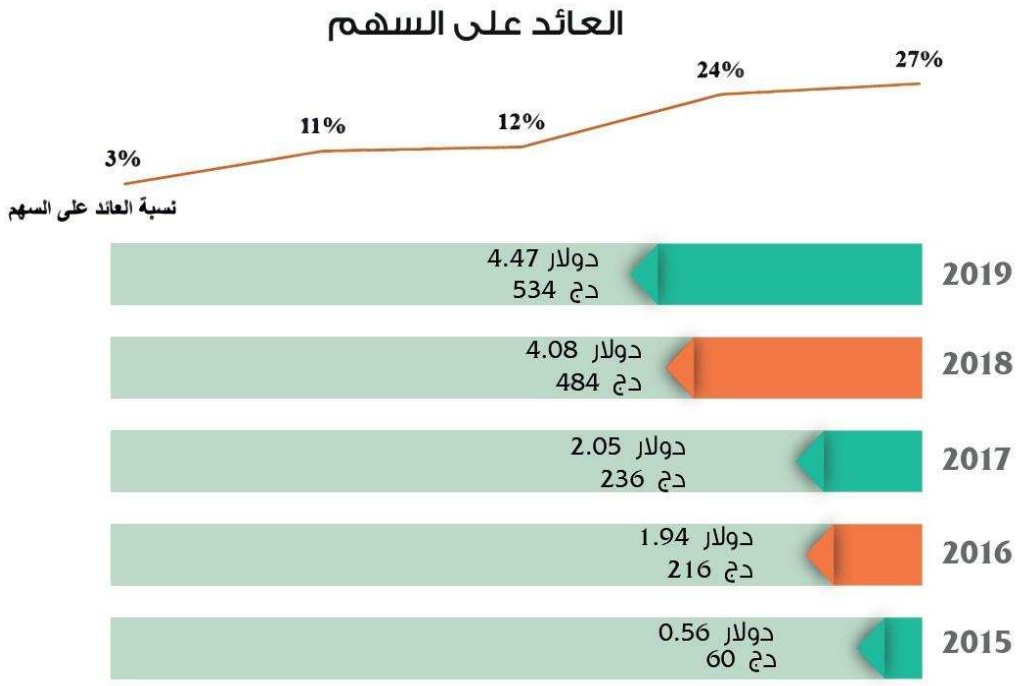


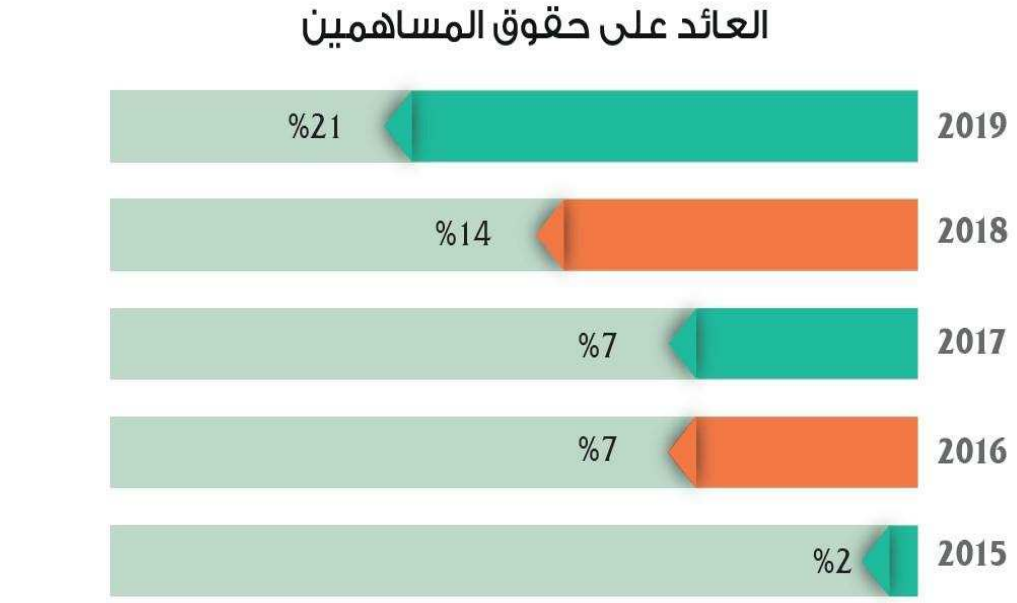
الملحق الثاني:





الملحق الثالث:





الملحق الرابع:

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2019	2018
1	البنك المركزي			
2	ودائع الهيئات المالية	12.2	116 778	53 031
3	ودائع الزبائن	13.2	84 671 904	70 615 294
4	سندات الاستثمار	14.2	19 119 923	14 816 207
5	الضرائب الجارية- خصوم	15.2	686 076	746 507
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	2 527 178	1 817 870
8	حسابات التسوية	17.2	3 207 078	3 501 519
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	354 911	308 180
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 322 918	945 502
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	20.2	15 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	21.2	904 791	4 820 009
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-900 000	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		4 007 410	2 418 015
	مجموع الخصوم		**131 018 967**	**110 109 059**

الملحق الخامس:

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2019	2018
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 592 667	5 446 523
2	- نصيب المودعين من أرباح التمويل	2.4	1 064 986	595 517
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 826 854	2 081 278
4	-عمولات (أعباء)	2.4	217 008	9 130
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	89 386	92 504
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 226 913**	**7 015 658**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 628 798	2 270 923
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	312 367	276 733
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**6 285 748**	**4 468 002**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 167 153	1 197 266
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	228 080	65 230
15	**ناتج الاستغلال**		**5 346 675**	**3 335 966**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى	7.4	11 031	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	93 717	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**5 451 423**	**3 335 966**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	9.4	1 444 013	917 951
21	**الناتج الصافي للسنة المالية***	**10.4**	**4 007 410**	**2 418 015**

الملحق السادس:

الوحدة: آلاف دج

أشكال التمويل	2019	2018	نسبة التغير
	مؤسسات خاصة		
تمويل دورة الاستغلال	53 168 392	42 244 302	26%
تمويل الاستثمار	11 333 094	10 487 621	8%
إجارة أصول منقولة	9 006 385	7 173 303	26%
إجارة عقارات	5 081 941	4 030 784	26%
حسابات جارية مدينة	209 146	47 769	338%
إجمالي تمويل المؤسسات الخاصة	78 798 958	63 983 779	23%
مخصص نقص القيمة	2 972 495	2 439 725	22%
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	**75 826 463**	**61 544 054**	**23%**
	مؤسسات عمومية		
إجارة أصول منقولة	14 352	9 368	53%
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	14 352	9 368	53%
مخصص نقص القيمة	-	-	NA
صافي تمويل المؤسسات العمومية	**14 352**	**9 368**	**53%**
	أفراد		
تمويل عقاري	3 029 808	2 246 893	35%
تمويل استهلاكي	16 742 640	11 587 952	44%
إجمالي تمويل الأفراد	19 772 448	13 834 845	43%
مخصص نقص القيمة	30 683	48 661	-37%
صافي تمويل الأفراد	**19 741 765**	**13 786 184**	**43%**
صافي تمويل الزبائن	**95 582 580**	**75 339 606**	**27%**

الملحق السابع:

الوحدة: آلاف دج

البنود	2019	2018	نسبة التغير
دخل الودائع لدى بنك الجزائر (دخل مجنب)	52 395	-	NA
أرباح الودائع لدى البنوك وتمويل الهيئات المالية	32 400	27 193	19%
أرباح تمويل الزبائن	7 160 395	5 103 716	40%
تمويل المؤسسات	4 196 256	3 416 390	23%
إجارة للمؤسسات	1 124 667	893 932	26%
تمويل الأفراد	1 839 472	793 394	132%
دخل التزامات خارج الميزانية	347 477	315 614	10%
عمليات التمويل	115 320	102 869	12%
أعمال مستندية	232 157	212 945	9%
مجموع أرباح التمويل	**7 592 667**	**5 446 523**	**39%**
عمولات عمليات التجارة الخارجية	2 444 848	1 762 761	39%
عمولات عمليات وسائل الدفع	176 741	118 772	49%
عمولات دراسة ملفات التمويل	108 633	123 128	-12%
عمولات أخرى	96 632	76 617	26%
مجموع العمولات	**2 826 854**	**2 081 278**	**36%**
نواتج أخرى	89 386	92 504	-3%
مجموع النواتج البنكية	**10 508 907**	**7 620 305**	**38%**

الملحق الثامن:

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

الملحق التاسع:

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2017	2016
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4	– عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8	– أعباء النشاطات الأخرى			78
9	**الناتج البنكي**		**3 989 527**	**2 769 196**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**2 170 058**	**1 177 938**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15	**ناتج الإستغلال**		**1 627 885**	**1 502 284**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 627 885**	**1 505 386**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**1 181 246**	**1 080 086**

الملحق العاشر:

الوحدة: آلاف دج

البنود	2017	2016	نسبة التغير
	مؤسسات		
تمويلات الإستغلال	27 143 656	20 169 054	%35
تمويلات الإستثمار	8 171 368	7 866 447	%4
إجارة أصول منقولة	3 911 926	822 162	%376
إجارة عقارية	3 154 795	1 383 005	%128
حسابات جارية مدينة	27 145	63 793	%-57
مجموع تمويلات المؤسسات	**42 408 890**	**30 304 461**	**%40**
مخصص نقص القيمة	1 965 707	1 457 802	%35
سلفيات و حقوق على المؤسسات (صافية)	**40 443 183**	**28 846 659**	**%40**
	أفـراد		
تمويلات عقارية	1 376 376	494 700	%178
تمويلات استهلاكية	3 653 767	46 826	%7703
مجموع تمويلات الأفراد	**5 030 143**	**541 526**	**%829**
مخصص نقص القيمة	18 845	11 089	%70
سلفيات و حقوق على الأفراد (صافية)	**5 011 298**	**530 437**	**%845**
مجموع السلفيات و الحقوق الصافية	**45 454 481**	**29 377 096**	**%55**

الملحق الحادي عشر:

الوحدة: آلاف دج

البنود	2017	2016	نسبة التغير
أرباح الودائع لأجل و التمويلات للمؤسسات المالية	24 969	2 739	%812
أرباح التمويلات المباشرة للعملاء	3 023 372	1 910 225	%58
• تمويلات المؤسسات	2 410 764	1 817 435	%33
• إجارة للمؤسسات	523 566	92 059	%469
• تمويلات الأفراد	89 042	731	%12083
أرباح التزامات خارج الميزانية (تمويلات غير مباشرة)	280 672	349 033	%-20
• خطابات الضمان	124 940	171 408	%-27
• اعتمادات مستندية	155 732	177 625	%-12
مجموع أرباح ونواتج التشغيل	**3 329 013**	**2 261 997**	**%47**
عمولات عمليات التجارة الخارجية	697 222	549 530	%27
عمولات عمليات الصندوق ووسائل الدفع	131 746	96 959	%36
عمولات عمليات الائتمان	62 210	36 285	%71
عمولات أخرى	55 874	35 133	%59
مجموع العمولات	**947 052**	**717 907**	**%32**
مداخيل أخرى	17 520	-	NA
المجموع	**4 293 585**	**2 979 904**	**%44**

الملحق الثاني عشر:

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT ROA
  /METHOD=ENTER Leas
  /SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
  /RESIDUALS NORMPROB(ZRESID).
```

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
العائد على الأصول ROA	.006125	.0031415	4
إيرادات الإيجار التمويلي	658556.00	451590.698	4

Correlations

		العائد على الأصول ROA	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على الأصول ROA	1.000	.970
	إيرادات الإيجار التمويلي	.970	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على الأصول ROA	.	.015
	إيرادات الإيجار التمويلي	.015	.
N	العائد على الأصول ROA	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	إيرادات الإيجار التمويلي[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

b. All requested variables entered.

الملاحق

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.970[a]	.941	.912	.0009345

a. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

b. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	31.906	.030[b]
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.000	3			

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.002	.001		1.837	.208
	إيرادات الإيجار التمويلي	6.748E-9	.000	.970	5.649	.030

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.002302	.009270	.006125	.0030475	4
Residual	-.0006704	.0008860	.0000000	.0007630	4
Std. Predicted Value	-1.254	1.032	.000	1.000	4
Std. Residual	-.717	.948	.000	.816	4

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ROA

الملحق: الثالث عشر

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
العائد على السهم EPS	.185000	.0818535	4
إيرادات الإيجار التمويلي	658556.00	451690.698	4

Correlations

		العائد على السهم EPS	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على السهم EPS	1.000	.936
	إيرادات الإيجار التمويلي	.936	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على السهم EPS	.	.032
	إيرادات الإيجار التمويلي	.032	.
N	العائد على السهم EPS	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	إيرادات الإيجار التمويلي[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.936[a]	.877	.815	.0352133

a. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

b. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.018	1	.018	14.210	.006[b]
	Residual	.002	2	.001		
	Total	.020	3			

a. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.073	.034		2.124	.168
	إيرادات الإيجار التمويلي	1.697E-7	.000	.936	3.770	.064

a. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.088862	.264102	.185000	.0766378	4
Residual	-.0420913	.0211381	.0000000	.0287515	4
Std. Predicted Value	-1.254	1.032	.000	1.000	4
Std. Residual	-1.195	.600	.000	.816	4

a. Dependent Variable: العائد على السهم EPS

الملحق: الرابع عشر

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
العائد على الملكية ROE	.056500	.0350179	4
إيرادات الإيجار التمويلي	658556.00	451590.698	4

Correlations

		العائد على الملكية ROE	إيرادات الإيجار التمويلي
Pearson Correlation	العائد على الملكية ROE	1.000	.921
	إيرادات الإيجار التمويلي	.921	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على الملكية ROE	.	.039
	إيرادات الإيجار التمويلي	.039	.
N	العائد على الملكية ROE	4	4
	إيرادات الإيجار التمويلي	4	4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	إيرادات الإيجار التمويلي[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.921[a]	.849	.774	.0166599

a. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

b. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	11.254	.079[b]
	Residual	.001	2	.000		
	Total	.004	3			

a. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE

b. Predictors: (Constant), إيرادات الإيجار التمويلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.009	.016		.579	.621
	إيرادات الإيجار التمويلي	7.145E-8	.000	.921	3.355	.079

a. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.016022	.089805	.056500	.0322879	4
Residual	-.0148055	.0160815	.0000000	.0136027	4
Std. Predicted Value	-1.254	1.032	.000	1.000	4
Std. Residual	-.889	.965	.000	.816	4

a. Dependent Variable: العائد على الملكية ROE